



دليل الإنتربول لتحديد هوية ضحايا الكوارث

الجدول الزمني لمراجعة دليل الإنترنت لتحديد هوية ضحايا الكوارث

المحتويات	العضو المسؤول	تاريخ الموافقة
دليل الإنترنت الجديد لتحديد هوية ضحايا الكوارث	أ. سيريتيلي - رئيس اللجنة الأسترالية - الآسيوية لتحديد هوية ضحايا الكوارث	الفريق التوجيهي واللجنة الدائمة أيار/مايو 2014
الجزء ألف - الدليل الجزء باء - التذييلات	ر. أندرسون - رئيس لجنة تحديد هوية ضحايا الكوارث التابعة للجهاز الاستشاري للشرطة في أستراليا ونيوزيلندا	الفريق العامل تشرين الثاني/نوفمبر 2017

1. توطئة.....	6
2. الغرض من دليل الإنتربول لتحديد ضحايا الكوارث.....	6
1.2 المبادئ التوجيهية.....	7
2.2 الإدارة السليمة لتحديد هوية ضحايا الكوارث.....	8
3.2 مراحل عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	9
4.2 تصنيف الكوارث.....	9
1.4.2 الكوارث المفتوحة.....	10
2.4.2 مراحل عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	10
3. مقارنة قائمة على التعاون في إدارة الكوارث.....	10
1.3 مبادئ عامة.....	10
2.3 تنسيق الاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث مع الاختصاصات الأخرى.....	11
3.3 الاستجابة الأولية للسلطة الطالعية.....	12
1.3.3 التدابير الأولية المتخذة من السلطة الطالعية لضبط الأمن في مكان الكارثة.....	13
2.3.3 التقييمات الأولية للمخاطر والأخطار التي تجربها السلطة الطالعية.....	13
3.3.3 التقييم الأول لمكان الكارثة.....	14
4.3.3 التخطيط التمهيدي من أجل إدارة مكان الكارثة.....	14
4. الهيكلية القيادية لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث والمسؤوليات المترتبة عليها.....	15
1.4 الهيكلية القيادية لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	16
1.1.4 تحديد الأدوار الرئيسية.....	17
2.4 المسؤوليات الإدارية المترتبة على عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	17
1.2.4 قائد عملية هوية ضحايا الكوارث.....	17
2.2.4 قائد عملية هوية ضحايا الكوارث.....	17
3.2.4 المنسقون/الإداريون المختصون بعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	18
5. موجز مراحل تحديد هوية ضحايا الكوارث.....	18
1.5 المرحلة 1: مكان الكارثة.....	18
1.1.5 مسؤوليات التنسيق في مكان الكارثة.....	19
2.5 المرحلة 2: ما بعد الوفاة.....	19
1.2.5 التنسيق في مرحلة ما بعد الوفاة.....	20
3.5 المرحلة 3: ما قبل الوفاة.....	20
1.3.5 التنسيق في مرحلة ما قبل الوفاة.....	21
4.5 المرحلة 4: مطابقة البيانات.....	21
1.4.5 تنسيق مطابقة البيانات.....	22

6.	أساليب تحديد الهوية (أولية وثانوية)	22
7.	الاعتبارات ذات الأولوية في عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث	23
1.7	الشروط القانونية والمتعلقة بالاختصاص القضائي	23
2.7	الاعتبارات الدينية والثقافية	24
3.7	ترتيبات الاتصال بالأسر/الأقارب وتقديم الدعم لهم	24
4.7	تخطيط الاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث	25
5.7	تنسيق وتنظيم أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث	25
6.7	التدقيق في شؤون السلامة وتقييم المخاطر	26
7.7	تقديم الدعم اللوجستي لتحديد هوية ضحايا الكوارث	26
8.7	ضباط الاتصال في تحديد هوية ضحايا الكوارث	27
9.7	التوظيف وإعداد قوائم المرشحين الناجحين لأفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث	28
10.7	ترتيبات الاتصالات	28
11.7	خدمات تكنولوجيا المعلومات وموظفو الدعم	28
12.7	التدابير الأمنية (بما فيها الترتيبات المتعلقة بأمن المعلومات)	29
13.7	إدارة الأشياء البشرية	29
14.7	المشارح ومرافق الإبداع	30
15.7	إدارة الممتلكات	30
16.7	إدارة المعلومات والسجلات	31
17.7	إدارة التعاطي مع الإعلام	32
18.7	إدارة الممتلكات	32
19.7	ترتيبات التسليم	33
20.7	استخلاص المعلومات عن العمليات واستعراضها	34
21.7	العقود مع الشركات الخاصة	34
22.7	المواد المرجعية	35
8.	الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية	35
1.8	مبادئ عامة	35
1.1.8	الخدمات الطبية	36
2.1.8	الخدمات النفسية	36
9.	تقديم	37
10.	التدريب والمعدات	38
1.10	التدريب	38
2.10	المعدات	38
1.2.10	معدات الحماية الشخصية	39
2.2.10	معدات الحماية الشخصية	39

- التذييل 1: مبادئ الإدارة السليمة لتحديد هوية ضحايا الكوارث
- التذييل 2: الكتاب الأبيض بشأن تحديد هوية ضحايا الكوارث
- التذييل 3: موجز عن الجهات المستجيبة في حالات الطوارئ
- التذييل 4: المرحلة 1 - مكان الكارثة
- التذييل 5: المرحلة 2 - ما بعد الوفاة
- التذييل 6: المرحلة 3 - ما قبل الوفاة
- التذييل 7: المرحلة 4 - المطابقة
- التذييل 8: أدوار إدارة تحديد هوية ضحايا الكوارث
- التذييل 9: علامات واستمارات الإنتربول في تحديد هوية ضحايا الكوارث
- التذييل 10: استمارات تحديد هوية ضحايا الكوارث - دليل الإنجاز
- التذييل 11: استمارات الإنتربول لما بعد الوفاة ولما قبل الوفاة
- التذييل 12: أساليب تحديد الهوية
- التذييل 13: توجيهات الإنتربول: التعداد في عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث
- التذييل 14: مبادئ الإنتربول التوجيهية لإدارة الجودة
- التذييل 15: توجيهات ومعلومات للأُسر
- التذييل 16: المبادئ التوجيهية لإدارة الجثث وتحديد هوية الضحايا في الكوارث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية
- التذييل 17: الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها المتخصصون في الأنثروبولوجيا الجنائية في مجال تحديد هوية الضحايا

نُشر أول دليل للإنتربول لتحديد هوية ضحايا الكوارث (تحديد الهوية) عام 1984 وتُفتح لاحقا على مدى سنواتٍ عدة. وقد رُوِّعت في النسخة الحالية الخبرة المكتسبة ماضيا وحاضرا سواء من قبل إداري أو اختصاصات الأوساط الدولية العاملة في مجال تحديد هوية ضحايا الكوارث من مختلف العمليات.

وبالنسبة إلى الإنتربول، يشكل تطبيق المعايير الدولية واحدا من أهم الشروط اللازمة لتحديد هوية الضحايا، فهو يهدف إلى الترويج لمقاربة متسقة ومفهومة على نطاق واسع، لاسيما في العمليات المتعددة الجنسيات لتحديد هوية ضحايا الكوارث.

وقد رسخ الأمين العام للإنتربول هذا المفهوم في مؤتمر دولي عُقد في لاهاي (هولندا)، بقوله ”لقد أظهرت التجربة أن عمليات الانتشار الميداني معقدة وتتطلب استجابة موحدة عند تقديم الدعم في الموقع في أعقاب حصول الكارثة، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان...“ (النشرة الإعلامية للإنتربول، 2013).

وبغية وضع المعايير وحفظها ومراجعتها وتعزيز التعاون والاتساق الفعالين على الصعيد الدولي، يهيب الإنتربول بكل من البلدان الأعضاء التخطيط والإعداد لعمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث. بيد أنه في حال حدوث كارثة في بلد يفتقر إلى قدرة خاصة به على تحديد هوية ضحايا الكوارث يمكن، عن طريق الإنتربول وشبكاته، طلب الدعم الذي تقدمه أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث من بلدان أخرى.

وقد أيدت هذا الدليل لجنة الإنتربول الدائمة لتحديد هوية ضحايا الكوارث وفريق الإنتربول التوجيهي لتحديد هوية ضحايا الكوارث ويجرى الترويج له بوصفه المعيار الدولي للقيام بعمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث اعتبارا من تاريخ نشره رسميا.

2. الغرض من دليل الإنتربول لتحديد ضحايا الكوارث

يقدم دليل تحديد هوية ضحايا الكوارث (تحديد الهوية) مبادئ توجيهية كي تستخدمها البلدان الأعضاء في الإنتربول في تحديد هوية ضحايا الكوارث. ويمكن استخدامه أيضا للمساعدة في إنشاء أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث وفي إدارة عمليات تحديد الهوية من قبل البلدان التي تفتقر حاليا إلى القدرة على تحديد الهوية أو التي لم تواجه مثل هذه الحالات العملية قط.

وقد أُعدَّ الدليل بحيث يستفيد منه نوعان من المستخدمين هما المديرون والمخططون الاستراتيجيون، والممارسون العمليّون. وينبغي للدليل أن يكون مفيدا للأفراد الذين لديهم خبرة في مجالي إنفاذ القانون والأدلة الجنائية، وكذلك للسلطات الوطنية والمحلية، فضلا عن المنظمات المسؤولة عن التخطيط لحالات الطوارئ.

كما أُعدَّ الدليل بحيث لا يكون تفصيليا أو ناهيا. فهو وثيقة يمكن استخدامها كأداة مرجعية سهلة يمكن تطبيقها على نطاق واسع على الصعيد الدولي من أجل وضع معايير أساسية لإجراء عملية لتحديد الهوية. وتقدم الوثيقة معايير واسعة النطاق وتوصيات يمكن للمخططين والممارسين تفسيرها وفهمها من أي مستوى كانوا. وتتضمن الوثيقة مبادئ توجيهية وهيكلية مرنة ما فيه الكفاية بما يتيح لها مراعاة أوجه الاختلاف والتباين في الاختصاص القضائي للنظم القانونية والسياسات والممارسات.

ويتضمن الجزء ألف من هذا الدليل مواد مرجعية رفيعة المستوى تتصل بإجراء عمليات تحديد الهوية، وإن كان في الإمكان الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة المسهبة من خلال التذييلات المرفقة في الجزء باء من الدليل. وتعرض التذييلات المرفقة الخطوط العريضة للمعلومات العملية والإجرائية المعدة للاستخدام في الجوانب التقنية الرئيسية للقيام بعملية تحديد الهوية. ويمكنها أيضا أن توفر مقاربات موحدة للممارسين وإن كان مضمونها ما زال واسعاً ما يكفي بما يتيح التصرف وفق ممارسات أو ظروف دولية مختلفة.

وإضافة إلى ذلك، يقدم هذا الدليل المساعدة في استخدام استمارات الإنترنت الموحدة لتحديد هوية ضحايا الكوارث. وينبغي استخدام هذه الاستمارات من أجل توثيق بيانات تحديد هوية الضحايا قبل الوفاة وبعد الوفاة. ومن الممكن أيضاً استخدام هذه الاستمارات في حالات فردية لمساعدة الممارسين في تعزيز إلمامهم بحالة معينة. ويمكن استخدامها إما في شكل مطبوع، كملفات في شكل PDF يجرى تنزيلها من الصفحة الرئيسية، أو في شكل إلكتروني في نظام للبرامجيات.

واستخدمت هذه الوثيقة مصطلحات معينة، لا سيما في ما يتعلق بوظائف أو كيانات محددة، فقد تم ذلك من أجل إبراز الأدوار والمسؤوليات والمهام الرئيسية الشائعة في مواقع الكوارث الواسعة النطاق. لذا، فمن المسلم به أن الموصفات والمسميات ذات الصلة بكل دولة أو جهة قضائية مختصة يمكن أن تتغير، وإن كان يُعتبر أن من المهم لأي خطة استجابة، بصرف النظر عن المصطلحات المستخدمة، أن تستوعب هذه المهام والأدوار بشكل وافٍ.

وأخيراً، وبغية إبقاء الدليل مواكباً للعصر، يمكن تحديث كل تذييل في الجزء باء بشكل مستقل، ما يغني عن الحاجة إلى إجراء تنقيح كامل للدليل على فترات منتظمة.

عودة إلى المحتويات

1.2 المبادئ التوجيهية

تعمل أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث على نحو متعدد الاختصاصات، مستعينة بخدمات خبراء متنوعي الاختصاصات عند الاقتضاء، للتعاون في تحديد هوية الضحايا. وكمبدأ أساسي، ينبغي تطبيق أعلى المعايير جودة ومعاملة الضحايا بكرامة واحترام. ومن الضروري أيضاً تلبية احتياجات الأقارب برأفة واحترام وصدق لتقديم إجابات لهم وإشاعة شعور باليقين في أوساطهم في أقرب وقت ممكن عملياً.

لقد بيّنت التجربة أن التعاون مع الأفرقة الوطنية الأخرى لتحديد هوية ضحايا الكوارث له مزاياه عندما يرجح أن يكون ضحايا الكوارث من جنسيات مختلفة. وبصورة أعم، عند وجود ضحايا من دول أخرى ينبغي للدولة المسؤولة أن تبذل قصارى جهدها لضمان مشاركة تلك الدول، أقله من جانب ضباط الاتصال. ويتسم هذا التدبير بأهمية خاصة بالنسبة إلى الأطباء الأخصائيين وأخصائيي طب الأسنان، وكذلك ضباط الشرطة الذين يوفران إمكانية وصول أجهزة الشرطة إلى المنظومات الشرطية لا سيما قواعد البيانات الوطنية (بصمات الأصابع، البصمة الوراثية) إن وجدت، من أجل تيسير تبادل المعلومات (لا سيما معلومات ما قبل الوفاة).

وتشكل ممارسة التواصل المفتوح وإبداء الاحترام والتحلي بالنزاهة سمات مميزة للمبادئ التي ينبغي أن تستند إليها عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث، وهذه المبادئ تحظى بتأييد الإنترنت وهو يعمل بقوة على تعزيزها.

في مجتمعنا العالمي، نادرا ما يكون أثر الكوارث محصورا على الصعيد الوطني. وفي كثير من الأحيان، يكون الضحايا مواطنين من بلدان عدة. ونتيجة لذلك، فإن سلطات البلدان التي كان سقط لها مواطنون ضحايا كارثة معينة تتحمل مسؤولية مشتركة عن التعامل بشكل أخلاقي وشفاف وإنساني مع جميع الضحايا. ومع ذلك، فإن سلطات البلد الذي وقعت فيه الكارثة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التعامل مع الضحايا. إن استقلالية البلد الذي أصيب بالكارثة وانطباق نظامه القانوني يحظيان بالقبول والاحترام على الصعيد الدولي.

وينطبق هذا المبدأ الأساسي أيضا على عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث. وبغية تقديم الدعم والمساعدة في تحديد هوية المتوفين، غالبا ما تُرسل أفرقة لتحديد هوية ضحايا الكوارث من البلدان التي يُعتقد أن عددا من مواطنيها هم بين ضحايا الكارثة من أجل تقديم المساعدة إلى البلد الذي وقعت فيه الكارثة. وفي السنوات الأخيرة ساد لغط في بعض الحالات بين بلد السلطة المسؤولة والبلدان المقدمة للمساعدة في ما يتعلق بأدوار ومسؤوليات كل منها.

لذا، فإن التحديد الواضح لمبادئ المشاركة والقيام بعمليات مشتركة يساعد في تحقيق التزامن بين العناصر السياسية والدبلوماسية والمتعلقة بإنفاذ القانون وغيرها من العناصر ذات الطابع المؤسسي من استراتيجية للاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث، ويتيح لقادة البلد المعني فهم الهدف والقصد النهائيين من الدعم المقدم في مجال تحديد هوية ضحايا الكوارث إلى بلدهم بعد وقوع الكوارث مباشرة.

وعليه، يتسم تنسيق الأنشطة التالية بالأهمية لتحقيق استجابة فعالة للكوارث. ويبدأ هذا التنسيق فور حدوث الكارثة، ومن الضروري رسم معالم عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث بإيلاء الاعتبار لما يلي:

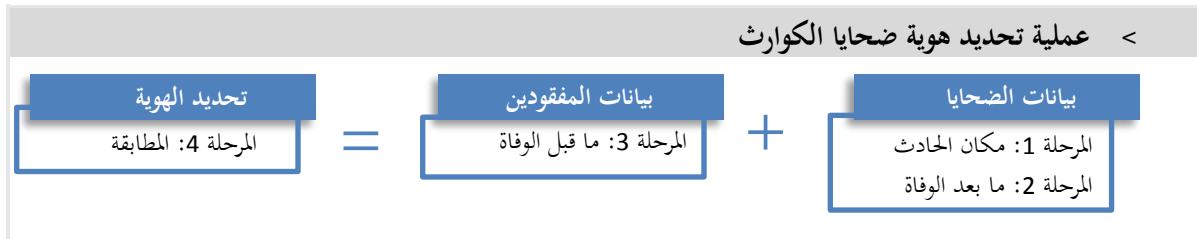
- ◀ التشريعات والاختصاص القضائي والاتفاقيات الوطنية
- ◀ توصيات الإنتربول المتعلقة بتحديد هوية ضحايا الكوارث
- ◀ ترتيبات القيادة والسيطرة
- ◀ إدارة المعلومات وتحليل الأوضاع
- ◀ تحديد الموظفين المطلوبين والموارد المادية
- ◀ الاتصالات والمعلومات

ويرد مزيد من المعلومات المفصلة عن هذه المبادئ البالغة الأهمية في الجزء بء من هذا الدليل في التذييلين 1 و2.

عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث هي سلسلة معترف بها دوليا من الأنشطة جرى وضعها على مدى سنوات عدة. وقد اختُبرت في كوارث واسعة النطاق في عدد من المناطق في جميع أنحاء العالم وهي أثبتت أنها طريقة يمكن الاعتماد عليها ويمكن فيها مطابقة بيانات الضحايا في شكل مواد ما بعد الوفاة ببيانات المفقودين. والهدف من عملية المطابقة هذه هي التثبت من هوية الرفات البشرية.

ومع أن التكنولوجيا في شكل منتجات البرمجيات المتطورة عززت إلى حد كبير مستويات الكفاءة خلال عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث، فإنه ينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان أن هذه التطورات لا يمكن أن تحل محل المهارات المتخصصة التي تشكل عنصرا حيويا عند التعاطي مع أسر الضحايا وأصدقائهم، أو في التوصل إلى استنتاجات لتحديد الهوية من خلال تحليل دقيق للبيانات ذات الصلة. لذا، ينبغي إدراج هذه المهارات في أفرقة منسقة ومنسجمة للتأكد من أن المراحل التالية من عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث تجري بفعالية وكفاءة (يمكن تنفيذ مراحل عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث بشكل مترام، وذلك رهنا بظروف الواقعة):

- ◀ المرحلة 1: مكان الحادث (تجهيز الرفات البشرية والممتلكات في مكان الكارثة).
- ◀ المرحلة 2: ما بعد الوفاة (إخضاع الرفات البشرية لفحص مفصّل في المشرحة).
- ◀ المرحلة 3: ما قبل الوفاة (جمع بيانات المفقودين من مصادر مختلفة).
- ◀ المرحلة 4: المطابقة (مطابقة بيانات ما بعد الوفاة ببيانات ما قبل الوفاة).



سيرد في الدليل لاحقا مزيد من الإيضاحات بشأن تفاصيل مراحل تحديد هوية ضحايا الكوارث.

في سياق تحديد هوية ضحايا الكوارث، تمثل الكارثة حدثا غير متوقع يؤدي إلى وفاة عديد من الأشخاص. ويمكن لأنواع عدة من الأحداث المختلفة أن تؤدي إلى كوارث قد تتطلب تطبيق عملية تحديد الهوية. فقد يكون من الضروري مثلا إجراء عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث في أعقاب حصول حوادث مرور أو كوارث طبيعية أو حوادث تقنية (حرائق، انفجارات) أو اعتداءات إرهابية أو أحداث وقعت في سياق الحروب. ومن المهم التمييز بين الأشكال المفتوحة والمغلقة للكوارث لأن تصنيف هذه الأحداث يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في المقاربة المتبعة في الاستجابة لتحديد الهوية.

الكارثة المفتوحة هي حدث مأسوي ضخم يتسبب في وفاة عدد من الأشخاص المجهولين الذين لا تتوفر لهم سجلات أو بيانات وصف مسبقاً. ومن الصعب الحصول على معلومات عن عدد الضحايا الفعلي في أعقاب هذه الأحداث نظراً لعدم وجود نقطة مرجعية في وقت مبكر للشروع في وضع قائمة بالمفقودين. لذا، من الضروري إجراء تحقيق كافٍ ووافٍ للحصول على قائمة دقيقة بالضحايا المحتملين بغية بدء إجراءات تحديد الهوية. ومن الأمثلة العملية على الكارثة المفتوحة التجمعات العامة، التي لا تتوفر لها أي قائمة رسمية يمكن أن تسلط الضوء على الضحايا المحتملين.

2.4.2 مراحل عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث

الكارثة المغلقة حدث مأسوي ضخم يتسبب في وفاة عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة معروفة محددة (مثل حادث تحطم طائرة لها قائمة ركاب). وكقاعدة عامة، يمكن الحصول على بيانات مقارنة لما قبل الوفاة في وقت أسرع في حالة الكوارث المغلقة نظراً لوجود نقطة مرجعية مثل قائمة ركاب أو سجل بالحضور في مناسبة ما.

ويمكن أيضاً مصادفة حادثة تكون مزيجاً من كارثة مغلقة ومفتوحة في آنٍ (مثل تحطم طائرة في منطقة عامة). ومع أن إجراء تقييم أولي للمكان يمكن أن يؤدي إلى تصنيفه، فإن من المهم التحلي بذهنية منفتحة في حال كانت التقارير والمعلومات الأولى الواردة خاطئة أو ناقصة.

3. مقارنة قائمة على التعاون في إدارة الكوارث

1.3 مبادئ عامة

يشارك العديد من الوكالات المتخصصة في الاستجابة لكارثة معينة، لذا من المهم أن نعترف ونقدر بأن لكلٍ منها دوراً هاماً جداً تؤديه ومجال مسؤولية تضطلع به. ويشكل تحديد الهوية جزءاً من الاستجابة لحالة الطوارئ وللتأكد من أن الإدارة الفعالة لتحديد الهوية تستفيد إلى أقصى حد من الخبرات والمشورة والموارد المتاحة التي تسهم بها هذه الوكالات، كما أنه من الضروري استحداث وتطبيق هيكليات وخطط وترتيبات اتصال فعالة.

ويسبب الحال الضبابية التي تسود مدى الضرر الحاصل، وتوقف الخدمات وعدم توفر معلومات موثوق بها، غالباً ما تبرز صعوبة في إيجاد استجابة فورية لحالة الطوارئ بعد حصول أي كارثة. بيد أن التنسيق على كل المستويات (المحلي و/أو الإقليمي و/أو الوطني و/أو الدولي) أمر لا بد منه. ومع أن خطط الاستجابة للكوارث كثيراً ما تتضمن آليات تنسيق تُتبع في كوارث محددة، فهي قد لا تكون متاحة على الفور في أعقاب أي كارثة. وفي مطلق الأحوال، عادةً ما تكون هذه الخطط عمومية المنحى وغير مصممة لمواجهة كل صغيرة وكبيرة لحادث معين.

ولا يمكن التأكد من التنسيق الفعال في عملية الاستجابة للكوارث إلا عند تطبيق هيكليات قيادية وتنظيمية تعمل بشكل مناسب. وهذه هي تحديداً الحال في تحديد الهوية حيث يكون مطلوباً من وكالات ومنظمات متعددة، تضطلع بمهام ومسؤوليات متنوعة ومتنافسة، العمل معاً. لذا فإن اعتماد هيكليات قيادية وقنوات اتصال محددة بوضوح يمكن أن يتلافى حصول التباس أو خلل في العمل. وتشكل الاستجابة لتحديد الهوية جزءاً من الاستجابة

الشاملة للكوارث، ومن الضروري إدراج مختلف عناصر قيادة تحديد الهوية في الهيكلية التنظيمية للسلطة الطبيعية. والأهم من كل ذلك هو أنه ينبغي أن تسود ذهنية مرنة عند إدماج عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث للاستجابة المتعددة الاختصاصات لحالات الطوارئ بما يقلل من البلبلة إلى أدنى حد ويتيح تحقيق الأهداف المشتركة.

2.3 تنسيق الاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث مع الاختصاصات الأخرى

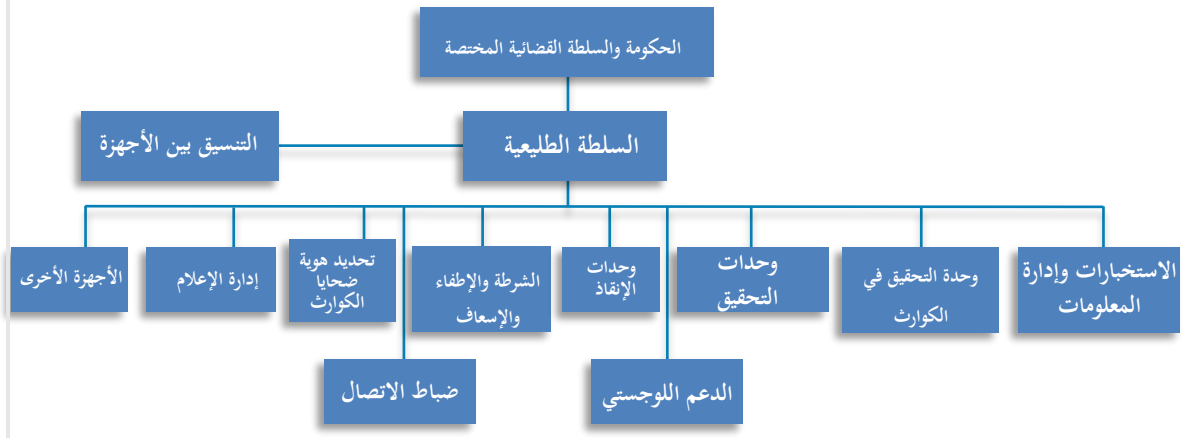
ما إن يرد عرض عام وتقييم أوليان للوضع من مكان الكارثة، ينبغي على الفور تشكيل وحدات عملياتية مختلفة للاضطلاع بأنشطة الاستجابة للكارثة. وينبغي أن تكون هذه الوحدات واضحة بما يتيح التعرف إليها بسهولة ومكلفة بمهام ومسؤوليات محددة.

وينبغي أيضاً للسلطة الطبيعية استحداث هياكل تعزز التواصل الفعال بين الوحدات العملية للتأكد من نقل المعلومات الحيوية إلى الجهات المتلقية المناسبة ومنها. وخلال عمليات الاستجابة المتعددة الجنسيات، تتسم القرارات المبكرة بشأن إجراءات ولغة وهيكلية مهمة الاستجابة بأهمية بالغة لتعزيز التنسيق.

وبالنسبة إلى وكالات الاستجابة المتخصصة التي يحتمل أن تحضر إلى مكان الكارثة، فهي تقتصر في بادئ الأمر على أجهزة الشرطة والإطفاء والإسعاف. ولكن بمشاركة موارد إضافية، يرجح أن تحضر الأجهزة المتخصصة التالية للعمل إلى جانب أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث:

- ◀ أخصائيو الاستجابة لحالات الطوارئ (كالشرطة والإطفاء والإسعاف)
- ◀ وحدات الإنقاذ (كالبحث والإنقاذ)
- ◀ وحدات التحقيق (كالمحققين في الجرائم والحرائق)
- ◀ أجهزة الأدلة الجنائية (كمعائني موقع الحادث وموقع ما بعد الانفجار)
- ◀ وحدة التحقيق في الكوارث (كوحدة السلامة الجوية)
- ◀ وحدة الاستخبارات
- ◀ وحدة شؤون الإعلام (كوسائل الإعلام).

ويقدم المخطط التالي مثالا أوليا على هيكلية الاستجابة المتعددة الاختصاصات لحصول كارثة. وتبعاً لطبيعة الاستجابة والإجراءات المحلية والأجهزة المشاركة، يمكن أن تتغير الهيكلية وقنوات الإبلاغ إلى حد كبير. غير أن هذا المثال يسلط الضوء على ضرورة الاعتراف بأن الأحداث التي تنطوي على إصابات جماعية يمكن أن تشمل طائفة واسعة من الأجهزة والسلطات التي ينبغي لاختصاصات تحديد الهوية أن تعترف بها وتعمل معها.



لتكوين فكرة عن هذه الخدمات المتخصصة، يرد مزيد من المعلومات عنها في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 3.

عودة إلى المحتويات

3.3 الاستجابة الأولية للسلطة الطليعية

ينبغي للسلطة الطليعية أن تتولى قيادة العملية ككل للتأكد من التنسيق الفعال بين الموظفين والموارد. وفي معظم الحالات تتولى الشرطة المسؤولية عن قيادة العملية، بيد أن هذا الأمر قد يختلف تبعاً للمنطقة والاختصاص القضائي.

وعند وصول الأصول المختصة إلى مكان الكارثة، فإن إحدى الأولويات الرئيسية هي الحصول على لمحة عامة عن نطاق الحادث حتى يمكن اتخاذ قرار بشأن الموارد المطلوبة والعمليات اللازمة المزمع تنفيذها.

ومع أن الأولوية الأولى خلال عملية الاستجابة تنطوي على إنقاذ الناجين والتقليل من الخسائر في الأرواح إلى أدنى حد، فثمة طائفة واسعة من القضايا الهامة التي يتعين على السلطة الطليعية أن تنظر فيها، ما يعني أنه ينبغي تكوين تقدير كامل لحجم الكارثة من خلال الحصول على وقائع أكيدة.

وما إن تتوفر معلومات كافية ينبغي للسلطة الطليعية التي تضطلع بالمسؤولية القيادية عن عملية الاستجابة للكارثة أن تسعى إلى استيفاء الاعتبارات التالية في أقرب فرصة ممكنة:

- ◀ طبيعة الكارثة، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان أو جنائية.
- ◀ تصنيفها، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة أو مزيج من الاثنين.
- ◀ حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتقديرها الكمي.
- ◀ عدد الضحايا.
- ◀ الحاجة إلى نقل المصابين/المتوفين.
- ◀ معلومات عن عدد المفقودين.
- ◀ حجم الأضرار في الممتلكات.
- ◀ تحديد أجهزة الاستجابة للكارثة (كفوج الإطفاء، وخدمات الإنقاذ في حالات الطوارئ، وأفراد الشرطة) الموجودة حالياً في الموقع.
- ◀ تحديد الأجهزة الإضافية المطلوبة للاستجابة.

- ◀ توضيح مهام الأجهزة في مكان الحادث وكيفية الاتصال بها والسيطرة عليها وتوجيهها تحقيقاً للأهداف المشتركة.
- ◀ في حال كان بدأ اتخاذ تدابير الإنقاذ و/أو الانتشال، تحديد المهلة المرجحة التي تستغرقها التدابير.
- ◀ بيان التغييرات الحالية والمرجحة في مكان الكارثة.
- ◀ توضيح عن توقيت الحصول على إحاطات عن الوضع من مكان الحادث.
- ◀ توضيح من هم المسؤولون الذين يتعين تقديم إحاطة إليهم ومتى.
- ◀ توضيح هيكليات الاتصال للتأكد من بقاء جميع الأطراف المشاركة على علم بما يجري ومن عملها بشكل منسق.
- ◀ الاحتفاظ بسجل محدث بكل قرارات القيادة وخططها للاستجابة.
- ◀ الجوانب الأمنية والمخاطر ذات الصلة (مثلاً نشوب حريق، انفجار، اعتداء بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN)، أو غير ذلك).

1.3.3 التدابير الأولية المتخذة من السلطة الطليعية لضبط الأمن في مكان الكارثة

كثيراً ما يمكن لقرارات الإدارة المتصلة بمكان الكارثة أن تؤثر في سير العمل في مراحل أخرى من عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث. فعلى سبيل المثال، إذا حصل خلل في العمليات المرتبطة بمعاملة الرفات البشرية أو الممتلكات، يمكن أن يثير ذلك صعوبات في عمليات تحديد الهوية والتسليم. وبغية التقليل إلى أدنى حد من خطر حدوث ذلك، من الأهمية بمكان بالنسبة إلى قيادة عملية تحديد الهوية أن تشدد للسلطة الطليعية على ضرورة استخدام تدابير السيطرة على مكان الحادث في أقرب فرصة. وبغية تطوير مكان الكارثة وحظر ارتياده على الأفراد غير المأذون لهم، ينبغي تنفيذ التدابير الأمنية التالية في الموقع:

- ◀ معرفة نوع ونطاق العوائق/الطوق الخارجي.
- ◀ حظر مشاهدة الموقع على الأشخاص غير المأذون لهم.
- ◀ استحداث وحفظ مسار مقارنة مشترك خاضع للمراقبة إلى مكان الحادث مزود بسجل توقيت يدوّن فيه دخول الجميع إلى الموقع ومغادرتهم له.
- ◀ حفظ سجل بجميع الأفراد الموجودين في الموقع لتحديد الغرض من وجودهم والإذن الممنوح لهم؛ وتسجيل البيانات الخاصة بذلك وإخلاء منطقة الطوق الأمني من الأشخاص غير المأذون لهم.
- ◀ استحداث نقاط تجمع وتجميع في منطقة الطوق الأمني لأغراض التنسيق.

2.3.3 التقييمات الأولية للمخاطر والأخطار التي تجربها السلطة الطليعية

مع أنه قد يكون لازماً للمستجيبين الأول، بمن فيهم أفراد تحديد هوية ضحايا الكوارث، أن يصلوا في وقت مبكر إلى مكان الحادث، فإنه ينبغي للسلطة الطليعية معالجة قضايا الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية أو التخفيف من أثرها قبل نشر الأفراد المعنيين. وعليه، ينبغي تنفيذ الأنشطة التالية:

- ◀ جمع المعلومات عن الأخطار المتصلة بالمباني/الأخطار الإنشائية.
- ◀ النظر في اتخاذ تدابير لكشف المواد الخطرة.
- ◀ إعداد تقييم شامل للمخاطر.

ملحوظة: سيرد بحث أكثر تفصيلا لهذه الاعتبارات الهامة في هذا الدليل لاحقا.

3.3.3 التقييم الأول لمكان الكارثة

عودة إلى المحتويات

عند تضاؤل الضرورة الملحة إلى الاستجابة الطارئة، من الأهمية بمكان إجراء تقييم منسق لمكان الحادث. ومن المرجح أن يشمل ذلك الاستعانة باختصاصات عدة، وينبغي للسلطة الطليعية أن تكون هي الجهة المشرفة على إجراءات وتنسيقها.

وفي ما يتعلق بالمسؤولية عن تحديد هوية ضحايا الكوارث، ينبغي لفريق سباق (يضم كبير أعضاء فريق تحديد الهوية، وطبيب الأدلة الجنائية، والشرطة، وغيرهم من الأخصائيين عند الاقتضاء) أن يكون أول من يحضر إلى مكان الكارثة لتقييم الوضع ووضع خطة لإدارة مكان الكارثة. ومن العوامل التي ينبغي النظر فيها عند وضع الخطة:

- ◀ نطاق مكان الكارثة (حجمها والمخاطر وأي عوامل أخرى يلزم مراعاتها).
- ◀ حالة الجثث أو الرفات البشرية وعددها المحتمل.
- ◀ تقدير حجم الممتلكات المزمع معاملتها.
- ◀ تقدير المدة المحتملة للعملية.
- ◀ المؤسسات أو الأفراد الآخرين من المجال الطبي-القانوني الذين يتعين عليهم الاستجابة (كاستقدام معدات أو خبرات خاصة إلى مكان الكارثة).
- ◀ المنهجية اللازمة لرفع الرفات البشرية (تكوين الأفرقة وعددها)
- ◀ نقل المتوفين
- ◀ حفظ المتوفين والممتلكات

4.3.3 التخطيط التمهيدي من أجل إدارة مكان الكارثة

عودة إلى المحتويات

ما إن يجمع الفريق السباق لتحديد هوية ضحايا الكوارث معلومات كافية، حتى يتعين بدء التخطيط لتسهيل اتباع مقارنة منطقية ومنظمة ومنسقة لتجهيز مكان الكارثة. وبغية تحسين جودة خطة إدارة مكان الكارثة، ينبغي عقد اجتماع قبل بدء العملية من أجل ما يلي:

- توضيح وتخطيط أهداف تحديد هوية ضحايا الكوارث والمنهجيات العامة وبخاصة الشروط والعمليات التي ينطوي عليها تسجيل ونقل الرفات البشرية والممتلكات.
- تقييم المدة المحتملة للعملية والموارد المطلوبة لإنجاز كل المهام.
- تحديد المشاركين الخارجيين الرئيسيين لأخصائيي تحديد هوية ضحايا الكوارث الذين سيلزم الاستعانة بهم.

إن التخطيط جزء حيوي من جهود ضمان إدارة مكان الكارثة بشكل صحيح وينبغي تخصيص وقت كاف لإجرائه بشكل كافٍ ووافٍ. وعلاوة على ذلك، يتعين تعميم الخطة على كل الوكالات والأجهزة المشاركة للحد من الارتباك في مكان الكارثة. والمهم أيضا هو أنه يجب إحاطة السلطة الطليعية بالخطة النهائية لإدارة مكان. وسيجرى التطرق لاحقا في هذا الدليل إلى مزيد من المشورة بشأن التخطيط والإدارة من منظور تحديد هوية ضحايا الكوارث.

4. الهيكلية القيادية لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث والمسؤوليات المترتبة عليها عودة إلى المحتويات

من الضروري وضع ترتيبات القيادة الهيكلية لتحديد هوية ضحايا الكوارث بحيث تظل كل مراحل العملية منسقة وتحت السيطرة والمراقبة. وتتطلب هذه الهيكلية قنوات إبلاغ محددة للتأكد من إيصال وتفسير المعلومات بدقة من قبل أصحاب المناصب الرئيسية. ويتعين أيضاً على هذه الهيكلية التأكد من حصول اتصال فعال مع الأعضاء الرئيسيين في قيادة الاستجابة الشاملة للكوارث والأطراف المشاركة الأخرى كالأجهزة والبلدان الأخرى والسفارات. إن نطاق الهيكلية القيادية لتحديد الهوية قابل للتوسيع تبعاً لحجم الكارثة وطبيعتها، ولكن من الضروري تعيين موظفين ذوي خبرة ومدرّبين على نحو مناسب في المجالات الرئيسية التالية من عملية تحديد الهوية، وأن يديرها على نحو متسم بالكفاءة:

الإدارة

- ◀ دور قائد عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث
- ◀ المرحلة 1: التنسيق في مكان الكارثة
- ◀ المرحلة 2: التنسيق في مرحلة ما بعد الوفاة
- ◀ المرحلة 3: التنسيق في مرحلة ما قبل الوفاة
- ◀ المرحلة 4: تنسيق المطابقة

الأخصائيون

تتسم الاستعانة بأخصائيين مدربين وذوي خبرة بأهمية خاصة لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث. وفي ما يلي الاختصاصات الرئيسية المعترف بأنها الاختصاصات التي تتطلبها الجوانب التقنية من عملية تحديد الهوية:

- ◀ أطباء الأدلة الجنائية
- ◀ أطباء الأسنان للأدلة الجنائية
- ◀ خبراء بصمات الأصابع (خبراء نتوءات الاحتكاك)
- ◀ علماء البيولوجيا الجنائية/أخصائيو علم الوراثة
- ◀ علماء الأنثروبولوجيا الجنائية

وإضافة إلى هذه الاختصاصات الرئيسية، ثمة مجموعة من الخدمات الأخرى التي يحتمل الاستعانة بها لدعم عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث، تشمل:

- المصورون الفوتوغرافيون
- أطباء الأشعة
- أفرقة إجراء المقابلات
- مديرو الممتلكات
- مسجلو مكان الكارثة وما بعد الوفاة
- أفرقة ضمان الجودة (معلومات وبيانات مراقبة الجودة)

- جمع الأدلة وأفرقة الإدارة
- مديرو المشاريع
- المحققون
- ضباط اللوجستيات
- ضباط الاتصال
- ضباط شؤون المفقودين
- أخصائيو تكنولوجيا المعلومات
- الموظفون المسؤولون عن إدارة السجلات ومراقبتها.

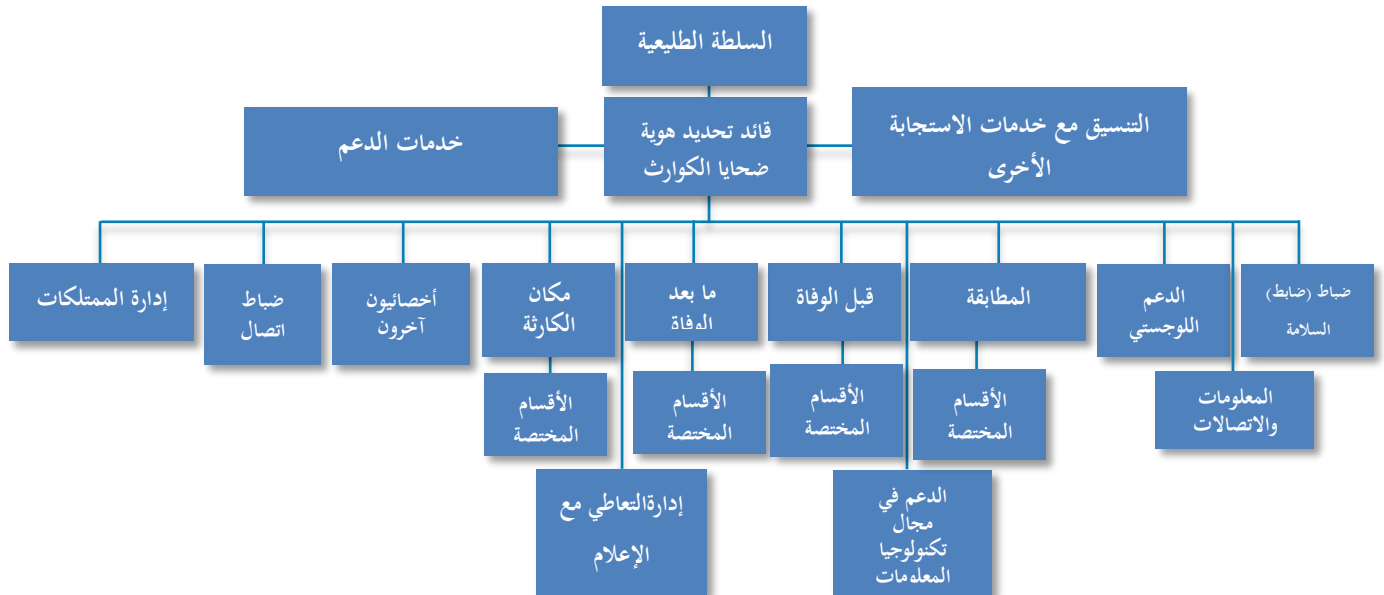
ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأدوار المرتبطة بهذه الاختصاصات في الجزء بء من هذا الدليل في التذييلات 4 و 5 و 6 و 7.

عودة إلى المحتويات

1.4 الهيكلية القيادية لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث

يرد عرض للهيكل التنظيمي الأساسي للهيكلية القيادية لتحديد هوية ضحايا الكوارث في الرسم البياني التالي. ويشكل هذا النموذج الأساس العملياتي لعملية تحديد الهوية، ولكن في الإمكان توسيع نطاقها لتشمل روابط ومجالات للدعم وأدوار اتصال إضافية. وعادةً ما تملي أي توسيع أو تعديل طبيعة و/أو تعقيد الحادث، أو الإطار الهيكلي أو القانوني أو الإجرائي المطبق في الولاية القضائية ذات الصلة أو البلد المعني.

< الهيكلية القيادية العادية لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث



ينبغي للأفراد المكلفين بمهام، ولا سيما في موقع الكارثة أن يحملوا علامات مناسبة كالسترات أو شارات الذراع أو أية علامات مميّزة أخرى تحدد بوضوح الدور الذي يقومون به وتبين أنه مأذون لهم بارتياح المكان (كالقائد أو منسق المكان أو طبيب الأدلة الجنائية أو طبيب الأسنان للأدلة الجنائية أو مُعائِن مكان الكارثة). ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما تشترك في العمل وكالات متعددة سواء كانت وكالات أو أجهزة محلية أو وطنية أو دولية.

2.4 المسؤوليات الإدارية المترتبة على عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث

ثمة مجموعة واسعة من القضايا التي يجب أن تنظر فيها السلطات للتأكد من استيفاء متطلبات الاختصاص القضائي. وفي ما يلي موجز لأبرز الوظائف الإدارية الرئيسية في عملية تحديد الهوية. ولا ينبغي أن تُمارس إلا في مرحلة الاستجابة لحادث ينطوي على إصابات جماعية، لأن التخطيط المسبق والتدريب مهمان لتعزيز فعالية الاستجابة ولحمّل جودة فريق الإدارة ونتائج تحديد الهوية.

1.2.4 قائد عملية هوية ضحايا الكوارث

بما أن من المطلوب من قائد تحديد الهوية الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن الاستجابة العملية لحادث تحديد الهوية، تُعتبر المهام التالية بعضاً من المهام الأساسية التي يتعين القيام بها ضمن هذا الدور:

- ◀ استحداث هيكلية قيادة وسيطرة ملائمة لتحديد هوية ضحايا الكوارث للتأكد من تنظيم وتنسيق كل أنشطة تحديد هوية ضحايا الكوارث.
- ◀ إطلاق الاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث وفقاً للخطة العملية و/أو ترتيبات الاختصاص القضائي المتفق عليها.
- ◀ تعيين منسقين لمراحل تحديد الهوية وغيرها من الوظائف الرئيسية حسب الاقتضاء.
- ◀ تطبيق آليات واضحة لقنوات الاتصال والإبلاغ تيسيراً لتنسيق المعلومات وتدفقها.
- ◀ ضمان الحفاظ على إمكانيات وقدرات كافية، متخصصة ولوجستية، للاستجابة للحادث بفعالية.
- ◀ تقديم إحاطات إلى قاضي التحقيق أو من يعادله في السلطة وإلى السلطة الطليعية المعنية.
- ◀ ضمان التقيد بشروط الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا المنصب والمسؤوليات المرتبطة به في الجزء بء من هذا الدليل في التذييل 8.

2.2.4 قائد عملية هوية ضحايا الكوارث

من المهم أن يتمتع الأفراد المولجون أدوار التنسيق بالمعارف والمهارات المطلوبة التي تتناسب مع المتطلبات والمسؤوليات المنوطة بهذه المناصب. ومع أنه لا بد لهؤلاء المنسقين أن يكونوا متمكّنين من المهارات التقنية اللازمة لإدارة مراحل تحديد الهوية بكفاءة، فإنه من المستحسن أيضاً أن يمتلك هؤلاء الأفراد مهارات وخبرات في إدارة الموظفين.

فخلال العمل كمنسق، يُتوقع من شاغل هذا المنصب أن يكون قادراً على إدارة الموظفين بفعالية من خلال زيادة قدراتهم إلى أقصى حد على تحقيق أهداف تحديد الهوية بشكل جماعي. ومن الضروري أيضاً أن يكون المنسقون قادرين على رصد جميع جوانب مجال عملهم للتأكد من تطبيق الإجراءات بشكل صحيح، وأنه يجري التصدي للمشاكل على نحو استباقي، وأن قائد تحديد الهوية يتلقى إحاطة دقيقة عن القضايا الرئيسية. والأهم من كل ذلك، هو ضرورة قيام المنسقين برصد قضايا الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية عن قرب والتخفيف من حدة هذه القضايا لدى نشوئها.

لذا فإن توفير فرص التدريب للمنسقين في مجال الإدارة والإشراف في كل اختصاص قضائي هو أمر مستصوب من أجل تنمية وتعزيز المهارات قبل تكليفهم بمهام. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أدوار منسقي مراحل تحديد الهوية في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 8.

3.2.4 المنسقون/الإداريون المختصون لعملية تحديد هوية ضحايا الكوارث

عودة إلى المحتويات

إن تعيين أعضاء رئيسيين لتنسيق الاختصاصات والإشراف عليها شرط هام لعمليات تحديد الهوية. ومع أن مديري هؤلاء الموظفين الأخصائيين يجب أن يكونوا مؤهلين في مجالات كل منهم، فإنه ينبغي لهم أيضاً أن يمتلكوا القدرة على تنسيق إنتاج النواتج مع الاختصاصات الأخرى، أو مع مجالات أخرى من عملية تحديد الهوية.

وكما هي حال منسقي مراحل تحديد الهوية، فإنه يتعين على مديري مجالات عمل الأخصائيين أن يبقوا على علم بجميع التطورات في مجال عملهم ومدركين لقضايا الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

5. موجز مراحل تحديد هوية ضحايا الكوارث

عودة إلى المحتويات

تحدد المعلومات التالية مهمة كل من مراحل تحديد الهوية والاعتبارات الرئيسية والاستجابات التي يتعين تطبيقها في كل من تلك المراحل. وتعرض هذه الموجزات نظرة عامة مقتضبة عن العملية ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بكل مرحلة في الجزء باء من هذا الدليل في التذييلات 4 و5 و6 و7.

1.5 المرحلة 1: مكان الكارثة

عودة إلى المحتويات

كمبدأ عام، ينبغي معاملة مكان الكارثة معاملة مسرح الجريمة، وأن تبقى كل الرفات البشرية والأدلة والممتلكات على حالها في المكان إلى حين وصول معاني مسرح الجريمة والأفرقة المتخصصة لتحديد الهوية، وفقاً لسياسات وإجراءات الجهة القضائية المختصة.

ونظراً إلى الطابع المتغير للكارثة، فإن طريقة التعامل مع المكان والنظام المتبع في ذلك قد يختلفان. فمثلاً في حالات وقوع انفجار إرهابي لا بد من تأمين سلامة المكان قبل أن يؤدي معاني مسرح الجريمة مهامهم. وعلاوة على ذلك، وتبعاً للأولويات التي تحددها السلطة الطليعية، قد يكون من الضروري النظر في جمع أدلة مادية قبل بدء أي أنشطة لتحديد الهوية. وفي هذا المثال، يُضطلع بأنشطة ما بعد الانفجار بالتشاور مع معاني مسرح الجريمة، وقد يتعين على الممارسين في مجال تحديد الهوية تعديل مقاربتهم من أجل تلبية كل من الأولويات المتضاربة.

وبمجرد وضع خطة لإدارة المكان والاتفاق عليها وبدء أنشطة تحديد الهوية، يمكن عندئذ القيام بعمليات التصوير والتسجيل ووضع العلامات وتسجيل معلومات ما بعد الوفاة في استمارات الإنتربول للتعافي لتحديد الهوية (يرجى العودة إلى دليل الاستمارات في التذييل 9). ويتعين تنسيق أنشطة المعاملة هذه مع المهام الأخرى المضطلع بها في مكان الكارثة، مثل تلك المرتبطة بانتشال الرفات البشرية والممتلكات وحفظها ونقلها، فضلا عن المهام التي تنطوي على حفظ الأدلة وتخزينها.

1.1.5 مسؤوليات التنسيق في مكان الكارثة

عودة إلى المحتويات

منسق مكان الكارثة في تحديد الهوية مسؤول عن إدارة الأنشطة خلال مرحلة مكان الكارثة في عملية تحديد الهوية. ومن هذه الاعتبارات والمسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- ◀ تطبيق مرحلة مكان الكارثة في استجابة تحديد الهوية وفقا للخطط العملية المتفق عليها و/أو ترتيبات الجهة القضائية المختصة.
- ◀ تحديد الشبكة ونظام الترقيم المزمع اتباعهما بوضوح.
- ◀ اعتماد قنوات اتصال واضحة من أجل تسهيل تنسيق الأنشطة في موقع الكارثة.
- ◀ تعيين مراقب لمنطقة إيداع الرفات البشرية وتأكيد مكان منطقة إيداع الرفات البشرية.
- ◀ تعيين أفرقة ممتلكات لإدارة الممتلكات.
- ◀ التأكد من التقيد بشروط الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا الدور في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 8.

2.5 المرحلة 2: ما بعد الوفاة

عودة إلى المحتويات

تخضع الرفات البشرية المنتشلة من مكان الكارثة للمعاملة وتُعاين وتودع في مشرحة اختيرت لهذه العملية، إلى أن يثبت فيها ويفرج عنها رسميا قاضي التحقيق أو السلطة القانونية المختصة. ويمكن لهذه المشرحة أن تكون قائمة أصلا أو مُستحدثة مؤقتا لهذه العملية.

وتشمل عمليات المعاينة والأساليب المطبقة خلال هذه المرحلة التصوير الفوتوغرافي وعلم نتوءات الاحتكاك (رفع بصمات الأصابع)، وعلم الأشعة، وطب الأسنان، وأخذ عينات البصمة الوراثية، وإجراء فحوص ما بعد الوفاة أو التشريح. وإضافة إلى معاينة الرفات البشرية، تجرى معاينة الممتلكات بدقة وتنظيفها وتخزينها. ويمكن لأغراض الممتلكات هذه أن تشمل مجوهرات وأمتعة شخصية وملابس. ومرة أخرى، تسجل كل المعلومات المستحصل عليها بعد الوفاة خلال هذه المرحلة في استمارات الإنتربول الوردية لما بعد الوفاة لتحديد هوية ضحايا الكوارث (يرجى العودة إلى التذييلين 10 و 11 في دليل الاستمارات والإنجاز).

وعند انتهاء عملية المعاينة وبعد موافقة لجنة تحديد الهوية/المطابقة، تعاد الرفات البشرية إلى مكان إيداعها ريثما يجري تحديد هوية أصحابها رسميا بما يرضي قاضي التحقيق أو السلطة القانونية تمهيدا للإفراج عن الرفات أو ترميدها.

منسق ما بعد الوفاة في تحديد الهوية مسؤول، بالتشاور مع الأخصائيين، عن إدارة ونتائج الأنشطة خلال عملية مرحلة ما بعد الوفاة في تحديد الهوية. ومن هذه الاعتبارات والمسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- ◀ تطبيق استجابة مرحلة ما بعد الوفاة في تحديد الهوية وفقا للخطط العملية المتفق عليها و/أو ترتيبات الجهة القضائية المختصة
- ◀ تعيين رئيس فريق معني بالرفات البشرية لما بعد الوفاة في تحديد الهوية
- ◀ تعيين أفرقة ممتلكات لإدارة الممتلكات
- ◀ التأكد من تطبيق أي توجيه صادر عن قاضي التحقيق أو السلطة القضائية المعادلة له في ما يتعلق بمعاينة الرفات البشرية
- ◀ اعتماد قنوات اتصال واضحة من أجل تسهيل تنسيق الأنشطة في المشرحة
- ◀ التأكد من التقيد بشروط الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا الدور في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 8.

3.5 المرحلة 3: ما قبل الوفاة

بغية جمع بيانات المفقودين تمهيدا لمطابقتها ببيانات الضحايا، يتعين القيام بعملية جمع في فترة ما قبل الوفاة. ويمكن أن تنطوي هذه العملية على أبعاد معقدة عدة لأن هذه المهمة تشمل إجراء مقابلات مع الأسر أو الأقارب أو الأصدقاء للحصول على وقائع كافية عن حبيب يُحتمل أن يكون قد توفي. وإضافة إلى مهمة المواجهة الصعبة هذه، قد يكون من الضروري لمثلين من هذه المرحلة أن ينسقوا بشكل وثيق أنشطتهم مع أنشطة أجهزة أو دول أو أجهزة قضائية مختصة أخرى للحصول على بيانات سابقة للوفاة من أماكن بعيدة.

وفي البداية، ستركز مرحلة ما قبل الوفاة أنشطتها على قائمة المفقودين تُستقى من إفادات القلق التي يعرب عنها أفراد الأسر والأقارب أو عن طريق آليات أخرى مثل قائمة الركاب. وفي أعقاب تلقي وتصنيف تلك التقارير عن المفقودين تشكّل أفرقة إجراء المقابلات و/أو التحقيق. وستنطوي مهامها على جمع أوصاف مفصلة لكل من المفقودين/الضحية المحتملين، تشمل تفاصيل محددة مثل المجوهرات أو الملابس أو غيرها من الممتلكات فضلا عن السجلات الطبية وسجلات الأسنان وصور الأشعة وبصمات الأصابع والبصمة الوراثية، وتحديد تفاصيل أخرى. وتسجّل هذه المعلومات في استمارات الإنترنت الصفراء لما قبل الوفاة لتحديد هوية ضحايا الكوارث (يرجى العودة إلى التذييلين 10 و 11 في دليل الاستثمارات والإنجاز).

وما إن تُجمّع بيانات كافية وموثوق بها لما قبل الوفاة عن أحد المفقودين، يجري تقييم الملف ذي الصلة عن كثب، وفي حال استيفاء عتبة المطابقة المطلوبة إزاء بيانات ما بعد الوفاة، يحال الملف إلى مركز المطابقة للمضي في عملية تحديد الهوية.

منسق ما قبل الوفاة في تحديد الهوية مسؤول عن إدارة الأنشطة المضطلع بها خلال مرحلة ما قبل الوفاة من عملية تحديد الهوية. ومن هذه الاعتبارات والمسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- ◀ تطبيق مرحلة ما قبل الوفاة في الاستجابة لتحديد الهوية وفقا للخطط العملية المتفق عليها و/أو ترتيبات الجهة القضائية المختصة.
- ◀ إنشاء مركز تنسيق لمرحلة ما قبل الوفاة.
- ◀ إنشاء أفرقة لإجراء المقابلات وتنسيق أنشطتها بهدف إنجاز التحقيقات المتعلقة بالمفقودين.
- ◀ الحصول على قائمة الركاب وعلى معلومات أخرى لإعداد قوائم المفقودين.
- ◀ الاتصال مع أجهزة الشرطة المحلية والدولية، والإنتربول والقنصليات والسفارات وأجهزة إنفاذ القانون الأخرى أو الأجهزة المعنية بالتحقيقات فضلا عن الوكالات الحكومية وغير الحكومية في ما يتعلق بجمع سجلات الأسنان/وعلم الأسنان وبصمات الأصابع والسجلات الطبية، وملء استمارات الإنتربول الصفراء لما قبل الوفاة لتحديد هوية ضحايا الكوارث.
- ◀ التأكد من التقيد بشروط الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا الدور في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 8.

4.5 المرحلة 4: مطابقة البيانات

وظيفة مركز المطابقة هي مطابقة بيانات ما بعد الوفاة ببيانات ما قبل الوفاة بغية تحديد المتوفى. وفي الحالات التي تتوفر فيها عناصر أساسية موثوق بها محددة للهوية كسجلات الأسنان أو نتوءات الاحتكاك (بصمات الأصابع) أو البصمة الوراثية وكانت تلك العناصر المحددة للهوية مستوفية للشروط المطلوبة، يمكن عندئذ إعداد هذه الحالات لعرضها على مجلس لتحديد الهوية للبت فيها. ويمكن أيضا مصادفة حالات يمكن فيها استخدام مزيج من العناصر المحددة للهوية يدعم بعضها بعضا للتوصل إلى تحديد إيجابي. فهذا النوع مثلا من حالة التحديد الظرفي للهوية يمكن أن يشمل الجمع بين الوصف والأدلة الطبية والملابس والمجوهرات والوشم والمستندات. ويجب التأكيد على أنه سيكون من الضروري تقييم هذه العناصر المحددة للهوية على أساس كل حالة على حدة. ومن المهم أيضا التشديد أن تحديد الهوية عبر التعرف البصري لا يمكن الوثوق به إلى حد كبير، لذا ينبغي عدم الاعتماد عليه وحده.

بعد تقييم ملفات المطابقة واعتبار مضمونها موثوقا به وأن من الآمن تحديد الهوية بشكل مؤكد، يُدعى مجلس تحديد الهوية إلى الانعقاد. وتُعرض نتائج المقارنة بين معلومات ما بعد الوفاة ومعلومات ما قبل الوفاة على المجلس الذي تدعو إلى عقده السلطة المحلية برئاسة قاضي التحقيق في الوفيات أو الطبيب الشرعي أو السلطة المقابلة لهما. ويبلغ قاضي التحقيق أو السلطة المقابلة له، اللذان يتحملان مجمل المسؤولية عن تحديد هوية المتوفين، بالنتائج الداعمة لاستنتاجات تحديد الهوية ويقدم له تقرير المقارنة وشهادة لكل جزء متبق من الرفات البشرية، بما فيها الأشلاء. (يرجى العودة إلى الاستمارات في التذييل 10).

وفي حال قبول السلطة المحلية باستنتاجات تحديد الهوية في قضية محددة، يجري إصدار شهادة وفاة تثبت سبب الوفاة وهوية الشخص المتوفى. وبعد إتمام هذه العملية ومنح سلطة الإفراج عن المتوفى، تُتخذ ترتيبات تسليم كل الرفات إلى الأسرة المعنية.

1.4.5 تنسيق مطابقة البيانات

عودة إلى المحتويات

منسق مطابقة البيانات في تحديد الهوية مسؤول عن إدارة ونتائج الأنشطة المنجزة خلال مرحلة التوفيق من عملية تحديد الهوية. ومن هذه الاعتبارات والمسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- ◀ تطبيق مرحلة المطابقة في الاستجابة لتحديد الهوية وفقا للخطط العملية المتفق عليها و/أو ترتيبات الجهة القضائية المختصة.
- ◀ إنشاء وإدارة مركز مطابقة البيانات في عمليات تحديد الهوية.
- ◀ تعيين قادة أفرقة ضمن مختلف الوحدات في مركز المطابقة.
- ◀ إنشاء قسم لتلقي وتصنيف وتسجيل وترتيب معلومات ما قبل الوفاة وما بعد الوفاة.
- ◀ إعداد تقارير رسمية لتحديد الهوية للموافقة عليها من قبل قائد تحديد الهوية
- ◀ الدعوة إلى عقد مجلس تحديد الهوية في تحديد الهوية
- ◀ التأكد من التقيد بشروط الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا الدور في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 8.

6. أساليب تحديد الهوية (أولية وثانوية)

عودة إلى المحتويات

في الحوادث التي تنجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح، لا ينبغي تأكيد هوية الرفات البشرية إلا من قبل مجلس تحديد الهوية ومن قبل سلطة محلية بعد إجراء التقدير والتقييم ذوي الصلة وتقديم بيانات موثوق بها.

وتُحدّد هوية ضحايا الكوارث الواسعة النطاق على أساس تقييم عوامل متعددة. فدرجة الضرر الذي لحق بالرفات البشرية، وفترة بقاء الرفات البشرية معرّضة وما يرتبط بذلك من تغييرات في حالة الرفات البشرية، ستؤثر على طبيعة وجود بيانات ما بعد الوفاة. كما ستحدد أيضا أساليب تحديد الهوية التي يمكن اعتمادها والأنسب في ظل هذه الظروف.

ينبغي لأساليب تحديد الهوية المستخدمة في حالات الكوارث أن تكون سليمة وموثوقا بها علميا وقابلة للتطبيق في الظروف الميدانية وفي غضون فترة زمنية معقولة. إن أهم أساليب تحديد الهوية وأكثرها موثوقية هي تحليل نتوءات الاحتكاك وتحليل الأسنان وتحليل البصمة الوراثية. ويمكن أيضا للأرقام المتسلسلة الفريدة للغرس الطبي أن تشكل أيضا عناصر محددة للهوية يعتد بها.

وتشمل الأساليب الثانوية لتحديد الهوية الوصف الشخصي ونتائج الفحوصات الطبية والوشم فضلا عن الممتلكات والملابس الموجودة على البدن. وتشكل أساليب تحديد الهوية هذه عناصر داعمة باتباع أساليب أخرى وهي لا تكفي لتشكيل وحدها عنصرا محددًا للهوية (ولكن تبعاً للظروف، يمكن أن تكون هناك بعض الاستثناءات).

ويمكن أن يكون تحديد الهوية القائم على الصور الفوتوغرافية غير موثوق البتة، وينبغي تجنبه باعتباره وسيلة وحيدة لتحديد الهوية. ويمكن التعرف المرئي إلى الهوية من قبل شاهد أن يشكل مؤشرا على الهوية ولكنه غير كاف للتثبت من صحة هوية الضحايا في الكوارث الواسعة النطاق نظرا للتشويه الذي قد يلحق بالضحايا مما يجعل التعرف المرئي إليهم عن طريق المقارنة أسلوبا لا يعتد به. كما أن الإجهاد النفسي الذي كثيرا ما تنطوي عليه مواجهة المتوفى، من قبل الأقارب، يجعل هذا الشكل من تحديد الهوية غير موثوق به.

وتقيّم كل بيانات ما بعد الوفاة المستحصل عليها من الجثث مقارنة بالمعلومات المستحصل عليها عن المفقودين. وبما أنه من المستحيل أن تُعرف مسبقا البيانات التي يمكن الحصول عليها من الجثث والمعلومات التي يمكن الحصول عليها لأغراض المقارنة في مكان إقامة الضحية، ينبغي جمع وتوثيق كل المعلومات المتاحة (قبل الوفاة وبعد الوفاة). وينبغي لجودة كل بيانات قبل الوفاة وبعد الوفاة أن تكون مستوفية لأعلى المعايير الممكنة.

ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن أسلوبي تحديد الهوية الأولي والثانوي في الجزء بء من هذا الدليل في التذييل 12.

7. الاعتبار ذات الأولوية في عمليات تحديد هوية ضحايا الكوارث

مع أنه يمكن وضع إجراءات وخطط محددة لأنشطة فريدة، يُعتبر عموما أن المقارنة المتبعة عادةً في إدارة حالات الطوارئ تبقى أساسا هي نفسها، ولكنها تعدّل تبعاً للظروف والقضايا الفريدة المعروضة.

بيد أنه هناك العديد من القضايا الفريدة التي يتعين التصدي لها خلال الاستجابة لتحديد الهوية في حادث تنجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح. ومع أنه في الإمكان التخفيف من تأثير عدد منها عند الاستجابة لها، فبعضها الآخر هو أكثر تعقيدا ويحتاج إلى توفير الحلول له بشكل استباقي قبل حدوث الكارثة بوقت طويل. وعلى العكس من ذلك، وبعد القيام بعملية، ينبغي استخلاص المعلومات من الجهات المستجيبة من أجل إبراز الإجراءات أو الممارسات التي نُفذت بشكل سليم أو التي ولّدت مشاكل خلال عملية تحديد الهوية.

ومن المحتمل أن تشكل الاعتبار التالية مجالات القلق الرئيسية التي ينبغي لإدارة تحديد الهوية أن تكون مدركة لها تماما قبل الانتشار وأثناءه وبعده. بيد أن هذه الاعتبار ليست شاملة لأنه يمكن أن يكون لكل عملية لتحديد الهوية قضاياها ومشاكلها الخاصة بها، تبعاً لطبيعتها ونطاقها وبيئتها.

1.7 الشروط القانونية والمتعلقة بالاختصاص القضائي

ينبغي لكل عملية لتحديد الهوية أن تكون خاضعة لقوانين وقواعد البلد الذي تحدث فيه الكارثة. وهذا المبدأ الأساسي حيوي للتأكد من أن الإطار القانوني الذي تعمل فيه السلطة الطليعية يحظى بالدعم القانوني والدستوري.

وعلاوة على ذلك، فإن التقيد بقوانين الدولة التي تحصل فيها الاستجابة لتحديد الهوية يمكن السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية من تفعيل قواعدها وإجراءاتها وفقا للترتيبات المعتمدة والمتفق عليها. ومن شأن أي خروج على هذا المبدأ الراسخ بقوة ألا يؤدي فقط إلى تقويض العمليات القانونية الجارية في منطقة معينة فحسب، بل أن يعوق أيضا مجمل عمليات تحديد الهوية.

وعليه، فإن الاتفاقات بشأن إدماج الأفرقة الدولية العاملة ضمن تحديد الهوية في البلدان الأجنبية مفيد جدا فهي تتيح إمكان تسوية الخلافات القانونية والإجرائية قبل إفناد الأفرقة. وبغية الدفع في اتجاه إبرام مثل هذه الاتفاقات، من المستحسن للممثلين المعيّنين أن يستحدثوا بروتوكولات للتعاطي مع نظرائهم من الدول الأخرى.

2.7 الاعتبارات الدينية والثقافية

عودة إلى المحتويات

لا يمكن السماح للاعتبارات الدينية والثقافية، على أهميتها في حد ذاتها، بتعريض سلامة العمليات القانونية، لأن السلطات المحلية وأجهزة التحقيق تظل ملزمة بالتشريعات ذات الصلة. ومع ذلك، وخلال الاستجابة السابقة للوفاة مباشرة، ينبغي بذل محاولة لتحديد عدد ونوع الجماعات الدينية والثقافية. فقد يصبح من الممكن عندئذ تحديد نوع المساعدة المطلوبة سواء بالنسبة إلى المحققين أو أسر الضحايا المحتملين.

وتختلف الأعراف الدينية والثقافية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، وينبغي لهذا الواقع أن يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للاستجابة للحوادث التي تنجم عنها خسائر عدة في الأرواح. ومن الضروري لهذا التخطيط أن يأخذ في الاعتبار الفئة الاجتماعية التي من المحتمل التعامل معها والقضايا السياسية والاجتماعية والفردية المحددة التي ينبغي النظر فيها. فوفقا لبعض الممارسات الثقافية مثلا قد يتعين التعامل مع الرفات البشرية في طريقة محددة يمكن ألا تكون منسجمة بالكامل مع الشروط القانونية للاختصاص القضائي الذي يحكم مكان حصول الوفاة. لذا ينبغي للعاملين في تحديد الهوية التأكد من وجوب التقيد بالشروط القانونية للاختصاص القضائي المعني والحرص في الوقت عينه على إبداء الاحترام وصوص الكرامة عند التعاطي مع أقارب المتوفى. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا جرى تفتيت الرفات إلى أشلاء. إن عدم الاعتراف بهذه الاحتياجات وعدم مراعاة الاختلافات الثقافية يمكن أن ينعكسا سلبا على كيفية تعامل المسؤولين مع الأسر، الأمر الذي قد ينال في نهاية المطاف من جودة خدمات ونتائج تحديد الهوية.

لذا، من المهم أن يظل كل فرد من العاملين في مجال تحديد الهوية مدركا للجماعات المختلفة التي يمكن أن يصادفها عند التعامل مع حادث تنجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح. وبالنظر إلى أنه من المرجح أن يكون الأقارب والأصدقاء مفجوعين أصلا جراء خسارتهم، فإن مفاقمة هذا الوضع بانعدام الفهم الثقافي والديني يمكن أن يضيف إلى حزنهم حزنا، وهو وضع يمكن تلافيه عبر التعليم والتدريب وتعيين ضباط الاتصال ذوي المهارات الملائمة.

3.7 ترتيبات الاتصال بالأسر/الأقارب وتقديم الدعم لهم

عودة إلى المحتويات

رغم وجوب التقيد دائما بالشروط القانونية في ما يتعلق بسقوط الضحايا، من الأهمية بمكان أن تشمل عمليات تحديد الهوية هيكليات وترتيبات محددة تسهل تقديم الدعم والاتصال المستمر مع أسر وأقارب الضحايا.

وإلى جانب التأكد من تلبية احتياجات الأسر والأقارب من الرعاية النفسية، هناك أيضا ضرورة إلى الاعتراف بأن السمة الأساسية لعملية تحديد الهوية هي تحديد هوية الضحايا للأسرة. ويمكن بالتالي اعتبار أنه رغم وجوب التقيد بالنظام القانوني الذي يحكم القواعد المتعلقة بعملية تحديد الهوية، فإن النتيجة المتوخاة تتعلق بتسليم الضحايا. وينطوي التطبيق العملي لهذا المبدأ الرئيسي على إقامة علاقات تعاون مع أقارب مفجوعين وإبداء أعلى مستوى ممكن من الاحترام والدعم تجاههم.

وتعزيزاً لهذه المقاربة، ينبغي أيضاً إدماج مهام المساعدة الأسرية والعلاقات العامة في الهيكلية العملية لتحديد الهوية منذ البداية إذ ستكون لعدة أطراف مصلحة في هذه التطورات لما فيه مصلحة الاستجابة. وسيناقش لاحقاً في هذه الوثيقة مزيد من المعلومات عن أهمية مهمة الاتصال بالأسر وتقديم المساعدة لها.

عودة إلى المحتويات

4.7 تخطيط الاستجابة لتحديد هوية ضحايا الكوارث

إن التخطيط قبل الحوادث وحلها حيوي للتأكد من أن الاستجابات المتوخاة تركز على تحقيق أهداف مشتركة. ومن المنظور الاستباقي، يوصى بأن تحدد الاختصاصات القضائية وخطط الأجهزة المعنية بما يتيح التخطيط للاستجابات وتعديلها قبل الانتشار على الأرض. ويمكن لهذه الخطط الاستراتيجية أن تشمل وضع بروتوكولات لتنشيط الأخصائيين وموارد الدعم. ويمكن أيضاً وضع مجموعة من الاتفاقات بين مجموعة من الكيانات الحكومية وغير الحكومية يمكن تفعيلها عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، وبما أن الكوارث المختلفة تستلزم أنواعاً مختلفة من الاستجابات، قد يكون من المفيد إقامة شراكات مع جهات مختلفة مقدمة للخدمات بحيث يمكن الاستعانة بمهارات وموارد محددة من دون تأخير.

أما أنواع الخطط التي ينبغي أن تكون متاحة بسهولة للتنفيذ فتشمل ما يلي:

- ◀ خطط تفعيل الجهة القضائية المختصة التي تهدف إلى حمل الأجهزة المحلية على العمل معاً بقدرة عملية مشتركة لمواجهة حوادث خاصة بمنطقة أو حدث محدد.
- ◀ خطط تفعيل الجهود على الصعيد الوطني تمكّن الأجهزة عبر الدول من التعاون في الحوادث ذات الأهمية الوطنية.
- ◀ الخطط الدولية التي تتيح نشر الأخصائيين إلى بلد آخر للعمل في الحوادث الدولية.
- ◀ الخطط الخاصة بكل من مراحل تحديد الهوية.

وفي حين غالباً ما تتصدى الخطط الموضوعة للعديد من المطالب التي تفرضها الكوارث على السلطات، لا مناص من التخطيط المتواصل، فالبروتوكولات العامة والإجراءات المعمول بها لا تفي دائماً بمتطلبات الظروف الفريدة للحدث المعني. ولهذا السبب ينبغي لواضعي السياسات النظر في الاستعانة بالمشورة المتخصصة طوال فترة العملية بحيث تكون كل مسارات العمل التي يُحتمل أن تؤثر في نتائج أنشطة تحديد الهوية مدعومة بآلية منطقية وسليمة لصنع القرار.

عودة إلى المحتويات

5.7 تنسيق وتنظيم أفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث

تشمل عملية تحديد الهوية مجموعة واسعة من الأفراد الذين أنيطت بهم مهام متخصصة في مختلف المراحل. وأدوارهم ومهاراتهم متنوعة بغية الاستفادة من خدماتهم إلى أقصى حد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، ومن الضروري اعتماد مقاربة منسقة. وينطوي ذلك في المقام الأول على استحداث هيكلية تنظيمية فعالة ترسم خطوط اتصال واضحة وتحدد ترتيبات الإبلاغ لجميع الأفراد والجماعات المشاركة في عملية تحديد الهوية. وينبغي أيضاً لترتيبات التنسيق والتنظيم هذه أن توضح المهام الجاري الاضطلاع بها وتحديد الجهة المسؤولة عن إنجاز تلك المهام.

وينبغي أيضا لهذه الترتيبات أن تبين كيف تعزز كل جهة العمل مع وحدات العمل الأخرى بما يحقق الاتساق بين كل الأنشطة ويوجهها نحو تحقيق الأهداف نفسها. وتعزيزا لهذه الترتيبات، من المستصوب عقد اجتماعات منتظمة مع صناع القرار الرئيسيين بحيث يمكن رصد التقدم المحرز واستعراضه وتعزيز التعليمات وإزالة الأمور الضبابية.

وإن من شأن عدم الاعتراف بالحاجة إلى تنسيق وتنظيم عمليات تحديد الهوية على نحو مناسب أن يؤدي إلى ازدواجية في الأنشطة وشرذمة الاتصالات والإبطاء في المهام، ما يمكن أن ينعكس على نتائج العمليات.

6.7 التدقيق في شؤون السلامة وتقييم المخاطر

تحتل حماية الحياة بالأولوية على سائر الأولويات، وهذا المبدأ لا ينطبق على الضحايا المرتبطين بالحادث مباشرة، بل أيضا على العاملين المكلفين بعمليات الاستجابة للكوارث. لذا ينبغي إجراء تقييم صحيح وكاف ووافٍ للمخاطر المرتبطة بكل جوانب العملية.

ومن منظور تحديد الهوية، من المهم إجراء تقييم للمخاطر يشمل تحت مظلته كل الأخطار المحتملة. ويمكن أن تختلف هذه الأخطار باختلاف البيئة كالمخاطر التي تطرحها المتفجرات أو الاعتداءات بالمواد CBRN أو النزاعات المسلحة ويمكن أن تكون ملازمة لمختلف مراحل عملية تحديد الهوية.

وينبغي لهذا التقييم أن يأخذ في الاعتبار نوع الكارثة، سواء كانت طبيعية أو صناعية أو جنائية، لأن كلاً منها قد يعرض الضحايا والمستجيبين لأخطار مختلفة كالنار أو شظايا الانفجارات، أو الأسبستوس، أو الملوثات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حال المباني والإنشاءات غير المستقرة أو الأحوال البيئية المتقلبة مثل الزلازل وأمواج تسونامي، وتقييمها والتخفيف من تأثيرها قبل نشر الأفراد.

وفي كثير من أنحاء العالم، تطبق تشريعات صارمة في مجال الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية، ما يمكن أن يفرض التزامات قانونية صارمة على الاختصاصات القضائية للحفاظ على سلامة ظروف العمل. وفي سياق تحديد الهوية، قد لا يكون من الممكن إزالة عدد من الأخطار، ومع ذلك فإن تحديد الأخطار بدقة والعمل تالياً على التخفيف من تأثيرها على المستجيبين هو أولوية ومسؤولية تنظيمية.

وبغية إجراء تقييمات المخاطر والتدقيق في السلامة على نحو يتسم بالكفاءة، ينبغي النظر في تعيين "موظف لشؤون السلامة" أثناء العملية يدقق في مجالات العمل ويوصي بعد ذلك باتخاذ تدابير استباقية للتصدي لأخطار محددة. وتبعاً لطبيعة الكارثة، قد يكون من الضروري تعيين عدد من موظفي شؤون السلامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بكل عمليات التدقيق في السلامة وتقييمات المخاطر بناءً على مشورة مستنيرة مقدمة من أخصائيين يمكنهم أن يوصوا باتخاذ تدابير لإزالة الأخطار المحدقة بالمستجيبين أو التخفيف من تأثيرها.

7.7 تقديم الدعم اللوجستي لتحديد هوية ضحايا الكوارث

إن نطاق وطبيعة الاستجابة لتحديد الهوية هما اللذان يمليان عادةً نوع ومستوى اللوجستيات اللازم استخدامها لدعم العملية. لذا فإن دور اللوجستيات يشكل سمة هامة من أي استجابة كبيرة و/أو معقدة لتحديد الهوية كما أن إنشاء هذه الوحدة في أبكر فرصة يمكن أن يرسى أساسا راسخا تنطلق منه العملية برمتها.

تُقسم الأدوار الرئيسية التي يؤديها مجال الدعم اللوجستي إلى شقين. فأولاً، من الضروري إنشاء مرافق لإجراء مختلف عناصر العملية. ويشمل ذلك إيجاد مراكز لتوجيه العمليات والاستعانة بالمواد، بما فيها المواد الاستهلاكية والمعدات الخاصة وكذلك المساعدة في استخدام الأفراد. ثانياً، ينبغي لمجال اللوجستيات أن يحافظ على سجل شامل بالتكاليف المالية، بما فيها تكاليف المعدات والموظفين المستعان بهم أثناء الاستجابة.

وإضافة إلى إنشاء البنية التحتية المادية وترتيب الموارد المادية للعملية، تنطوي أيضاً وظيفة اللوجستيات على رصد الأنشطة في جميع مجالات عملية تحديد الهوية للتأكد من توفير دعم كاف طوال فترة العملية. ويتطلب ذلك من القيمين على المجال اللوجستي توقع الاحتياجات على الأجلين الطويل والقصير، وإمكان نشوء مشاكل يتعين حلها بسرعة.

8.7 ضباط الاتصال في تحديد هوية ضحايا الكوارث

في كل الاستجابات المتعددة الجوانب لحالات الطوارئ، ينبغي تعزيز تنسيق الأنشطة وتشجيع تبادل المعلومات. وإلى جانب إنشاء هيكليات عملية لتيسير التدفق الحر للمعلومات إلى مختلف وحدات الاستجابة في حالات الطوارئ، من الضروري النظر في تعيين ضباط اتصال. ومن شأن تعيينهم أن يشكل صلة وصل قيمة بين مختلف مراحل عملية تحديد الهوية. إذ يمكنهم أن يؤدي دوراً مفيداً في إقامة روابط حيوية بين عملية تحديد الهوية والكيانات الأخرى. وكقاعدة عامة، إن حجم وتعقيد الاستجابة للكوارث هما اللذان يملكان عادةً عدد ضباط الاتصال اللازم. ومن الأمثلة على ضباط الاتصال، ضباط الاتصال بالأسر، والسفارات، وخدمات الطب الشرعي، والأجهزة المشتركة، والمحققون وغيرهم من الأخصائيين.

وبالنظر إلى أن العديد من ضحايا الكوارث قد يكون من بلدان مختلفة عدة، فإنه يقع على عاتق البلدان، من منظور استباقي، إقامة علاقات تعاون مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية الرئيسية في البلدان المعنية، بحيث يمكن وضع قواعد القيام بعمليات مشتركة قبل وقوع الأحداث.

ومع أن من المهم تعيين ضباط اتصال خلال عمليات تحديد الهوية، فإن الاستثمار في بناء علاقات صحية قبل حصول الكوارث يمكن أن يقاس بمدى التعاون والتنسيق الحاصل على الأرض خلال العمل في مناطق أجنبية. إن المنافع الناجمة عن تنمية العلاقات والترتيبات العملية متعددة، وهي تشمل:

- ◀ الوضوح المحيط بالإطار القانوني الذي يتعين على جميع البلدان العمل فيه.
- ◀ الوضوح في الآليات التي يتعين اتباعها للوصول إلى المعلومات والبيانات ذات الصلة بتحديد الهوية.
- ◀ تيسير جمع المعلومات السابقة للوفاة من مصادر واسعة وبعيدة.
- ◀ تنسيق تقديم خدمات الدعم إلى الأسر والأقارب.
- ◀ تيسير تسليم الرفات وممتلكات المفقودين.

9.7 التوظيف وإعداد قوائم المرشحين الناجحين لأفرقة تحديد هوية ضحايا الكوارث

بغية التأكد من تعيين الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، يوصى بتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية. وينطوي ذلك على اختيار الأفراد الذين يمتلكون مجموعات المهارات المطلوبة، ومطابقتها بمنصب يتناسب مع تلك المهارات. ويتعين مثلاً إيفاد الموظفين للاضطلاع بأدوار تتيح الاستفادة من مهاراتهم على أفضل وجه ممكن، كأن تناط بموظف مدرب على جمع معلومات ما قبل الوفاة مهام في مرحلة ما قبل الوفاة من العملية. إن عدمَ التمكن من تحديد الاحتياجات من المهارات لكل وظيفة أو عدمَ التمكن من مطابقة الأفراد في المناصب الرئيسية من شأنهما أن يقوضا عملية تحديد الهوية إلى حد كبير وأن يبطئا من وتيرة عملها.

وإضافة إلى تعيين الموظف المناسب في الوظيفة المناسبة، ينبغي أن تكون هناك رغبة في إشاعة بيئة عمل تسمح بتناوب الموظفين على نحو منظم ويمكن التنبؤ به. وهذا أمر بالغ الأهمية في عملية تحديد الهوية التي يُحتمل أن تطول مدتها. ومع أن تثبيت الهيكليات والترتيبات قد يستغرق بعض الوقت، فإن من المستصوب جداً تطبيق ممارسات مستقرة في إدارة وتناوب الموظفين في أقرب فرصة ممكنة. وتُفترض في هذا السياق مقارنةً في إدارة اختيار الموظفين وتناوبهم من خلال تخصيص وحدة عمل مستقلة داخل عملية تحديد الهوية للقيام بهذه المهمة تحديداً.

10.7 ترتيبات الاتصالات

من المهم الحفاظ على أنظمة اتصال فعالة لدعم عملية تحديد الهوية. وتشمل هذه الأنظمة تقديم هواتف خطوط أرضية وهواتف محمولة، وخدمات البريد الإلكتروني والاتصالات من بعد. وينبغي إنشاء هذه المرافق الهامة في وقت مبكر من العملية فهي تتيح التعاطي بين جميع مراحل العملية، وهو أمر بالغ الأهمية في تنسيق وتوقيت الأنشطة.

وبغية تبسيط عملية الحفاظ على الاتصال مع الأفراد في عملية تحديد الهوية، من المستحسن وضع قائمة اتصال شاملة للأفراد. وإلى جانب تحديد الموظف المعني، تحدد هذه القوائم دورهم واختصاصهم ومكان عملهم. ومع أنه يمكن وضع قوائم الاتصال هذه أثناء العملية، يُفترض وضع قوائم شاملة بالموظفين لكل اختصاص قضائي، في إطار عملية التخطيط.

11.7 خدمات تكنولوجيا المعلومات وموظفو الدعم

في ظل الدور البارز للتكنولوجيا والاعتماد المتزايد عليها، تسنح الفرص بشكل مستمر لتطبيق أوجه التقدم المحرز في سياق تحديد الهوية. وعلى مر السنين، استُخدمت منتجات البرمجيات في العمليات لأغراض مطابقة البيانات. وإضافة إلى ذلك، تتطلب العمليات منتجات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الداعمة لها لتسهيل سير عملية تحديد الهوية.

وعليه، بات تخصيص موارد لاستحداث وإدارة نظم التكنولوجيا التي تتيح إدارة كل جوانب الاستجابة لتحديد الهوية ورصدها باستمرار، سمةً من سمات الاستجابة الحديثة لحالات الطوارئ. وتشمل هذه الموارد الموظفين المهرة القادرين على تلبية المتطلبات التكنولوجية بكفاءة وفعالية. وعلاوة على ذلك، من الضروري اختيار نظم قادرة على إدارة احتياجات العملية على نحو موثوق به، وتشغيلها والحفاظة عليها.

وللتأكد من استحداث نظم تكنولوجيا المعلومات للعملية ومن معالجة القضايا والمشاكل ذات الصلة، ينبغي تعيين تقنيي اتصالات سلكية ولاسلكية و/أو مديري تكنولوجيا معلومات في عملية تحديد الهوية.

12.7 التدابير الأمنية (بما فيها الترتيبات المتعلقة بأمن المعلومات) عودة إلى المحتويات

تشمل عمليات تحديد الهوية العديد من القضايا الأمنية التي ينبغي أن تكون الشاغل الرئيسي للسلطات. وتتراوح هذه المسائل بين حماية المناطق التي ينبغي تقييد إمكانية ارتيادها، وحماية المعلومات السرية والحساسة.

وفي ما يتعلق بترتيبات الأمن المادي المعنية، ينبغي تطبيق تدابير حماية كافية لضبط مواقع من قبيل مكان الكوارث والمشرحة بحيث يُمنع ارتيادها من قبل غير المأذون لهم. وإلى جانب الشواغل المتعلقة بتلويث المكان وتعطيل العمل فيه، ثمة قضايا صحيحة مرتبطة بالسماح بالدخول إلى تلك المناطق. وهي تشمل البيئات غير الآمنة التي يمكن أن تشكل خطراً على الأشخاص. كما أنه ليس من المناسب وجود متطفلين لا سيما في الحالات التي يكون فيها ضحايا حوادث الإصابات الجماعية ما زالوا موجودين في المكان.

ومن منظور الحفاظ على السرية، من الضروري وضع نظم معززة تحمي الوصول إلى أماكن العمل التي تحوي معلومات سرية من قبيل بيانات المفقودين أو الضحايا، منعاً لإفشائها. ولا ينبغي لهذه النظم المصممة لحماية المواد الحساسة أن تطبق على المواقع التي تخزن المعلومات فقط، بل يجب توسيع نطاقها أيضاً لتشمل العمليات المرتبطة بجمع ونقل هذه المواد. وإن عدم التأكد من وجود ترتيبات أمنية كافية يمكن أن يقوض بشكلٍ جذبي سلامة عمليات تحديد الهوية.

لذا فإنه تقع على عاتق جميع الأفراد المشاركين في عمليات تحديد الهوية التأكد من التقيد بشكل منتظم بالترتيبات الأمنية لتحديد الهوية، وأن من مسؤولية السلطات إنفاذ التقيد الصارم بها.

ويجب لنظم تكنولوجيا المعلومات المتصلة بتحديد هوية ضحايا الكوارث أن تضمن الحد الأدنى من الأمن اللازم لظروف العملية.

13.7 إدارة الأشلاء البشرية عودة إلى المحتويات

إن طبيعة الكارثة يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في نوع المقاربة المعتمدة في معاملة مكان الكارثة. ومع أن وضع وتطبيق الخطط قد يستغرقان وقتاً، ينبغي اعتبار الإدارة الفعالة للمتوفين أولوية مبكرة بالنسبة لأي استجابة لتحديد الهوية. ولدى وضع هذه الخطط، ينبغي التشاور مع كبار الأخصائيين الذين من المرجح أن يشاركوا في معاملة مكان الكارثة، أو في تحليل أغراض أو معلومات مستقاة من المكان. والأهم من كل ذلك، ينبغي الاتصال بالسلطة القانونية التي ترأس التحقيقات في الوفيات، كقاضي التحقيق أو السلطة المعادلة له، في أقرب فرصة ممكنة.

وتبعاً لعدد الوفيات أو كمية الأشلاء البشرية الموجودة، يمكن أن يشكل ذلك عادة مسائل معقدة يتعين النظر فيها عن كثب قبل الشروع في عملية معانة المكان. وفي الحالات التي تكون فيها الكارثة ناجمة عن حادث غير جنائي كفيضان أو زلزال، في الإمكان صرف النظر عن اتخاذ قرار بإجراء تحقيقات جنائية.

ومع ذلك، ففي الحالات التي تنطوي على سلوك تقصيري كالأفعال الجرمية أو الحوادث العرضية، قد لا تقتصر معاملة الرفات البشرية على تحديد هوية الضحايا، بل قد تشمل أيضاً تحقيقات جنائية. وفي حالات التفجيرات

الإرهابية مثلاً، يمكن العثور على مخلفات انفجار وأدلة أخرى على الضحايا، وبالتالي يتعين على المقاربة المتبعة في تحديد الهوية إزاء الرفات البشرية أن تأخذ هذه التعقيدات في الاعتبار.

وإضافة إلى مراعاة التعقيدات التي يمكن أن تبرز في أماكن الكوارث المختلفة، يوصى بقوة بتطبيق نظام يراعي التوصيات المتعلقة بالترقيم لإدارة الرفات البشرية في مكان الحادث. فمن الحيوي إنشاء نظام مقبول في أولى مراحل العمليات، لأن عواقب وخيمة يمكن أن تتكشف لاحقاً في عملية تحديد الهوية في حال كان النظام يشوبه أي عيب. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظام ترقيم الإنترنت في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 13.

14.7 المشرح ومرافق الإبداع

عودة إلى المحتويات

رغم وجود أشكال عدة من مرافق المشرح في أنحاء العالم، فإن القدرة على استيعاب حوادث الإصابات الجماعية قد تكون محدودة لأي ولاية قضائية. ويعزى ذلك أساساً إلى أن مرافق المشرح معدة لتلبية طلبات عادية للمجتمعات المحلية، لا عدد كبير غير متوقع من الوفيات.

وفي إطار آلية التخطيط المسبق لعمليات تحديد الهوية، يُقترح أن تحدد السلطات مرافق بديلة يمكن فيها إجراء فحوص ما بعد الوفاة أو عمليات التشريح وإبداع الرفات البشرية. ويمكن للترتيبات المتفق عليها أن تختلف تبعاً لتوفر الأماكن على أن تشمل ما يلي:

- ◀ الاستعانة بمرافق مبرّدة مثل الحاويات أو الشاحنات.
- ◀ استحداث مشرح مؤقتة.
- ◀ استخدام عدة مرافق مستشفيات لإجراء عمليات تشريح الجثث وإبداع الرفات البشرية.
- ◀ استخدام دور تقبّل التعازي للمساعدة في ترتيبات إبداع الجثث.

ومع أنه من المستحسن جداً تحديد حلول بديلة محلية لمعالجة أوجه القصور في المرافق، قد تكون هناك مواقع لا يمكن فيها تحديد أو توفير هذه الترتيبات. وفي هذه الحالات، يوصى بأن تنظر السلطات في طائفة أوسع من الخيارات في شكل المرافق التي يمكن نقلها إلى موقع الحادث. وفي هذه الحالات، يمكن للشراكات مع مقدمي خدمات ومنتجات محددة أن تعالج وجه القصور هذا.

15.7 إدارة الممتلكات

عودة إلى المحتويات

ترتبط بمهمة إدارة الممتلكات في تحديد الهوية مسؤوليات قانونية وأخلاقية كبيرة قد تختلف باختلاف الجهة القضائية المختصة. وبغية الوفاء بهذه المسؤوليات الجسام، ينبغي تطبيق ممارسات موحدة، وفقاً لموقف السياسة العامة المتخذ من قبل السلطة الطليعية. وإضافة إلى ذلك، من المستصوب أن يكون أي نظام لإدارة الممتلكات منسجماً مع نظام إدارة الممتلكات المتبع في الولاية القضائية المعنية و/أو مكّماً له.

وفي ما يتعلق بمرحلة مكان الحادث، تكون عادةً الممتلكات الموجودة في المكان في حالة من الفوضى وغالبا ما تكون ملكيتها غير واضحة ولا يمكن ربطها بضحية معينة. وعلى غرار ذلك، فإن إدارة الممتلكات في مرحلة ما بعد الوفاة تمثل تحديات أخرى نظرا لشرط وجوب إجراء فحوص ما بعد الوفاة أو عمليات التشريح وأخذ عينات للأدلة الجنائية، والعمل في الوقت نفسه على إدارة الممتلكات المنزوعة من الرفات البشرية.

وفي ما يتعلق بمرحلة ما قبل الوفاة، فإن جمع الأغراض تمهيدا لمطابقتها ببيانات الضحية تحمل معها تعقيدات إضافية. فالمصادر التي يمكن أن تجمع منها الأغراض أو الممتلكات يمكن أن تشمل منزل الضحية أو أسرة الضحية أو أماكن أخرى مثل الفنادق. وأخيرا، فإن مرحلة المطابقة في العملية يمكن أن ترتبط بالمسؤولية عن إدارة الممتلكات لدى إعادة الممتلكات إلى أسرة الضحية.

لذا فمن المستصوب إلى حد كبير تعيين فريق لإدارة الممتلكات لإتاحة رصد وتنسيق الأنشطة في جميع مراحل عملية تحديد الهوية التي تنطوي على ممتلكات. وتعزز هذه المقاربة توحيد تسجيل الممتلكات وتخزينها وتعقبها وإتسليمها.

عودة إلى المحتويات

16.7 إدارة المعلومات والسجلات

تشكل إدارة المعلومات سمة أساسية في عملية تحديد الهوية لأن البيانات التي جُمعت ستُستخدم في نهاية المطاف طوال فترة عملية تحديد الهوية. لذا يتعين إيلاء الأولوية للاعتبارات التالية عند تحديد المستندات/التسجيلات التي ينبغي استحداثها:

- ◀ تحديد وتسجيل الوثائق التي جرى أو الجاري استحداثها وفي أي شكل؛ مثلا، إلكترونية أو خطية.
- ◀ تحديد كيفية تسجيل مكان الحادث أو الأشياء؛ (مثلا تصوير فوتوغرافي أو بالفيديو أو برسم خرائط أو برسوم أخرى) وكيفية إدارة هذه التسجيلات.
- ◀ تحديد كيفية حفظ كل التسجيلات ونقلها بشكل سري وفي الوقت المناسب إلى مجالات وأجهزة أخرى تتطلب الحصول على هذه التسجيلات.

وإضافة إلى إضفاء طابع رسمي على عملية جمع وحفظ معلومات تحديد الهوية، ينبغي النظر في القواعد المتعلقة بنقل المعلومات بحيث يمكن تطبيق بروتوكولات أمن المعلومات المتبعة طوال فترة تنفيذ عملية تحديد الهوية. وتشمل هذه الاعتبارات ما يلي:

- ◀ ترتيبات الإذن من السلطة الطليعية بإرسال المعلومات إلى أطراف أخرى.
- ◀ نطاق وطبيعة المعلومات التي سبق أن أرسلت إلى أطراف أخرى (متى، ولماذا ومن قبل من).
- ◀ طبيعة الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع أطراف أخرى في ما يتعلق باستخدام المعلومات عند إرسالها إلى أطراف أخرى.
- ◀ السياسة العامة المتبعة بشأن إعادة المعلومات الحساسة/السرية إلى مصدرها الأصلي.

إن حصول أي حدث كبير تنجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح سيحتدب على الدوام انتباه وسائل الإعلام، لذا ينبغي لجميع عمليات تحديد الهوية أن تتم وهذا الأمر ماثل في الأذهان. وبالنظر إلى تنامي عولمة الأرض من خلال تطور وسائل الإعلام الإلكترونية، من الضروري التسليم بأن الأحداث في شكل مكتوب أو مرئي يمكن أن تُنقل إلى جميع أنحاء العالم في ثوان.

ومع أن وسائل الإعلام هي قطاع هام يمكن أن تكون فعالة جدا في حالة الأزمات، فإن إدارة ما يقوله المسؤولون وما يصدر لجهة المعلومات والإحصاءات الرسمية والمشاهد التي تُنقل من مواقع الكوارث، يتطلب وضع استراتيجيات إعلامية. وعلاوة على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان التأكد من أن التعليقات الرسمية ونشر المعلومات الرسمية دقيقة، ومن تصويب المعلومات المغلوطة، من أجل الحفاظ على مصداقية الاستجابة في حالات الطوارئ.

لذا ينبغي اعتبار إنشاء وحدة إعلامية حيوية مواكبا لعملية الطوارئ. وفي هذا السياق، فإن دور هذه الوحدة يشمل ما يلي:

- ◀ إسداء المشورة إلى السلطة الطليعية بشأن عروض وسائل الإعلام السمعية والمرئية، بما في ذلك تقديم نقاط للمناقشة.
- ◀ إسداء المشورة إلى السلطة الطليعية بشأن تعميم المعلومات والإحصاءات.
- ◀ البقاء على اتصال وثيق مع وسائل الإعلام الرئيسية.
- ◀ رصد جميع المواقع والمنشورات الإعلامية.
- ◀ التوصية بإصدار نشرات إعلامية للسلطات في ردودها على تقارير الإعلام.
- ◀ رصد الرأي العام في ما يتعلق بحالة الطوارئ.
- ◀ رصد الردود الرسمية للتأكد من اتساق الرسائل.

ورغم أهمية إدارة التعاطي مع الإعلام في عملية تحديد الهوية، يوصى بأن تضع السلطات بروتوكولات إعلامية وبأن تقيم شراكات صحية مع القطاع الإعلامي قبل حصول حوادث الكارثة. وإن هذه المقاربة الاستباقية لإدارة التعاطي مع الإعلام تعزز قدرة السلطة الطليعية على أن ترسم لنفسها صورة السلطة المحترفة والكفء لدى جمهورها وأن تساعد في الحفاظ على علاقات تعاون مع وسائل الإعلام.

من المسلّم به على نطاق واسع بأن كل عمليات تحديد الهوية تعتمد اعتمادا كبيرا على حفظ معلومات دقيقة ومفصلة يمكن أن تعتمد عليها عمليات تحديد الهوية. لذا يُعتبر وضع تدابير معززة لمراقبة الجودة والإبقاء عليها أساسا سليما لوضع معايير الجودة العالية في ما يتعلق بجمع وتصنيف ومطابقة بيانات تحديد الهوية ذات الصلة.

وينبغي النظر إلى مفهوم ضمان الجودة من منظورين. فأولا، يوصى بأن تضمن الولايات القضائية وجود عمليات مراجعة وتدقيق في جميع جوانب اختصاصات وأفرقة تحديد الهوية، وأن هذا المبدأ قائم بوصفه ترتيبا دائما للإعداد للنشر العملياتي. وينبغي لهذه الترتيبات الدائمة أن تشمل ما يلي:

- ◀ رصد مستويات كفاءة جميع العاملين في مرحلة الشرطة في تحديد الهوية.
- ◀ رصد مستويات كفاءة جميع الأخصائيين/خبراء الأدلة الجنائية.
- ◀ التدقيق في الترتيبات الإجرائية.
- ◀ التدقيق في ترتيبات الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية، ورصدها.
- ◀ التدقيق في الامتثال لمعايير المعدات التشغيلية.
- ◀ التوصية بمسائل لينظر فيها قائد تحديد الهوية والجهة القضائية المختصة ذو الصلة.

وثانياً، خلال الانتشار العملي، يوصى باستحداث نظام لاستعراض الإدارة لرصد جميع جوانب عملية تحديد الهوية. وينبغي لهذا النظام أن يشمل الاستعراض كل جوانب عملية تحديد الهوية. وإلى جانب التأكد من تطبيق كل مراحل الاستجابة في تحديد الهوية وفق الخطط الموضوعية، ينبغي لكل مكوّن تقني واختصاص للأدلة الجنائية أن يخضع لرصد عن قرب. وتشمل أنشطة ضمان الجودة التي ينبغي النظر فيها خلال الانتشار العملي ما يلي:

- ◀ رصد امتثال كل مراحل تحديد الهوية للمعايير الدولية ومعايير الاختصاص القضائي.
- ◀ التدقيق في سجلات ما بعد الوفاة وما قبل الوفاة للتثبت من دقتها وامتثالها.
- ◀ التدقيق في المطابقة بين الملفات قبل عرضها على مجلس تحديد الهوية.
- ◀ التدقيق في ترتيبات الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية، ورصدها.
- ◀ التدقيق في الامتثال لمعايير المعدات التشغيلية.
- ◀ التوصية بمسائل لينظر فيها قائد تحديد الهوية والجهة القضائية المختصة ذو الصلة.

إن الإنتربول ملتزم بوضع نظم لإدارة تحديد الهوية تنسجم مع المعايير الدولية وتشجع لدى الاختصاصات القضائية لتحديد الهوية ثقة مستمرة بأن عملية تحديد الهوية دقيقة وحيادية وموثوق بها علمياً وقادرة على اجتياز أي تمحيص قانوني أو قضائي. وبما أن ضمان كل جوانب المعلومات والبيانات خاضع للتمحيص طوال عملية تحديد الهوية، فإن ذلك يصب في صالح إشاعة الثقة في إدارة ونتائج عمليات تحديد الهوية. لذا فإن توشي الدقة في العمليات وإدارة البيانات يتسم بأهمية حيوية لآلية تحديد الهوية وينبغي لإدارة تحديد الهوية أن تولي هذه المجالات الرئيسية انتباهاً بالغاً. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن هذا الاعتبار الهام في الجزء بء من هذا الدليل في التذييل 14.

عودة إلى المحتويات

19.7 ترتيبات التسليم

تنطوي عملية التسليم على إعادة الرفات البشرية وممتلكات الضحية إلى أسرته وأقاربه وأصدقائه. ومن المرجح أن يُحْكَم على ذروة أنشطة الالتزام القوي الذي أبدته جميع الاختصاصات والخدمات تبعاً لجودة الخدمات المقدمة خلال عملية التسليم الحساسة هذه.

وبغية ضمان تلبية شروط التسليم المحلية والوطنية والدولية، يُقترح أن تضع الجهة القضائية المختصة خططاً استباقية مع الكيانات الرئيسية داخل المناطق المعنية قبل حصول عمليات التسليم على الأرض. وينبغي لهذه الترتيبات أن تركز على استيفاء شروط الجهة القضائية المختصة والشروط الإجرائية وشروط قاضي التحقيق/الشروط القانونية. والأهم من كل ذلك من الضروري طمأنة أسر وأقارب وأصدقاء الضحايا إلى أنه جرى الاهتمام بعناية بالرفات البشرية وبالممتلكات الخاصة لأحبائهم، بكفاءة وضمن الاحترام والرعاية الواجبين.

هناك دائما فرصة للتعلم ولتحسين مقاربتنا التنفيذية لعمليات تحديد الهوية في المستقبل وذلك باستعراض العمليات السابقة. والهدف من عملية الاستعراض هذه التركيز على ما جرى القيام به بشكل جيد، وما الذي يمكن القيام به بشكل أفضل، وما الذي يمكن تطبيقه بفعالية في العمليات المقبلة.

ويوصى بجلستي استخلاص للمعلومات في ما يتعلق بكل أنشطة تحديد الهوية. الاستخلاص الأول ينطوي على استعراض الأداء اليومي أثناء العمليات الجارية. وينبغي له أن يشمل اجتماعا مع أعضاء رئيسيين في عملية تحديد الهوية لاستعراض الأنشطة الحالية وتقييم الأداء في ضوء أهداف محددة، وينبغي لقائد تحديد الهوية أن يدعو إلى عقده. وتتيح عملية الاستعراض المنتظمة إطلاع كل جوانب عملية تحديد الهوية بصورة منتظمة على التطورات الماضية والحالية والمستقبلية. وعلاوة على ذلك، وفي حال بروز قضايا جديدة يمكن أن تؤثر على خطط تحديد الهوية، في الإمكان إدخال تعديلات عليها في بيئة تشاورية ومنسقة ومستنيرة.

وينطوي النوع الثاني من استخلاص المعلومات على استخلاص عام للمعلومات عن كامل عملية تحديد الهوية. ويشمل ذلك مجموعة أوسع بكثير من القضايا العملية وقضايا الاختصاص القضائي التي يمكن أن تتخطى نطاق الأنشطة القصيرة الأجل لعملية تحديد الهوية.

وينبغي هنا أيضا لأهداف استخلاص المعلومات أن تكون حول ما جرى القيام به بشكل جيد، وما الذي يمكن القيام به بشكل أفضل، وما الذي يمكن تطبيقه بفعالية في العمليات المقبلة.

ومن أجل تطبيق قدر من الموضوعية على عملية استخلاص المعلومات هذه، ينبغي مشاركة عضو محايد ومؤهل ما فيه الكفاية للقيام باستخلاص المعلومات.

21.7 العقود مع الشركات الخاصة

من المسلم به أنه لا يمكن الاستجابة لكل الحالات الطارئة، وأن أوجه القصور في المهارات والسلع والدعم اللوجستي قد لا يمكن كشفها إلا عند وقوع الحادث. ومع ذلك، فإن في الإمكان معالجة هذه المسألة بإبرام اتفاقات مع شركات قبل وقوع الكوارث.

وفي حال باتت الدول قلقة إزاء أوجه القصور في الاختصاص القضائي قبل حصول الأحداث، يوصى بإجراء تدقيق استباقي بحيث يمكن معالجة أوجه القصور في المهارات والمعدات والمشورة التقنية والدعم اللوجستي على نحو منظم ومخطط له.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن تكون نزاهة ترتيبات الجهة القضائية المختصة والشركات الخاصة شفافة وقابلة للتدقيق فيها من خلال اتباع ممارسات تجارية ذات صدقية ويمكن الدفاع عنها. واستيفاء هذه المعايير الأخلاقية العالية من المهم الكشف، كحد أدنى، عما يلي:

- ◀ النطاق الكامل للترتيبات المالية التي تحدّد من خلال تقديم الخدمات أو السلع.
- ◀ أي تضارب فعلي أو متصوّر في المصالح لدى الشركة المقدمة لأي سلع أو خدمات.

◀ أي أعمال أو مجموعة أو انتماء شخصي بين أي كيانات مرتبطة بالسلطة الطليعية والشركة المقدمة للسلع أو الخدمات.

وعند عقد ترتيبات من هذا القبيل، ينبغي للاختصاصات القضائية أن تأخذ في الاعتبار القضايا التعاقدية التي قد تنشأ والتي ينبغي الحصول على مشورة مختصة قبل إبرام العقود أو الاتفاقات أو إقامة الشراكات. ويُعتبر هذا الأمر هاما لأن الاستعانة بخدمات القطاع الخاص يمكن أن تزيد من التكاليف إلى حد كبير وتفرض التزامات غير منظورة على الاختصاصات القضائية.

عودة إلى المحتويات

22.7 المواد المرجعية

تحتوي الإنترنت عددا كبيرا من مصادر المعلومات المتعلقة بتحديد الهوية، بينها وثائق نشرها أخصائون من مختلف أنحاء العالم. ومع أنه يمكن الركون إلى العديد من هذه المنشورات، فإن الإنترنت يشجع البلدان الأعضاء على العودة إلى الموقع الشبكي للإنتربول، الذي يتضمن مجالا مخصصا لتحديد الهوية في العنوان التالي:

<https://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/DVI>

ويتضمن الموقع دليل الإنترنت لتحديد الهوية (الجزءان ألف وباء)، فضلا عن استمارات الإنترنت لتحديد الهوية لما بعد الوفاة وما قبل الوفاة، ووثائق انتشار الأغراض من مكان الحادث وتقارير مقارنة.

عودة إلى المحتويات

8. الصحة والرعاية والسلامة الوظيفية

عودة إلى المحتويات

1.8 مبادئ عامة

كما سبقت الإشارة إليه في هذا الدليل، إن إيجاد بيئة عمل آمنة أمر بالغ الأهمية وهو مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الدول الأعضاء المشاركة في عمليات تحديد الهوية. ولا تقتصر هذه المسؤولية على التصدي للبيئات الخطرة، لأن من الضروري تطبيق ممارسات العمل المنظمة بشكل استباقي ولا سيما خلال العمليات الطويلة الأجل. وينبغي أيضا لجميع العاملين المكلفين بمهام تحديد الهوية أن يستفيدوا من برنامج شامل للرعاية الطبية والنفسية. وينبغي تقديم هذا الدعم في جميع اختصاصات الأفرقة قبل وأثناء وبعد الاستجابة العملية.

وبغية العمل بشكل استباقي على إدارة المجهدين بدنيا وعقليا، معروض فيما يلي أمثلة على أنواع العوامل التي ينبغي أن تكون في صلب الممارسة الروتينية وأن تُتخذ شكل بروتوكولات رسمية:

- ◀ متى أمكن عمليا، يعمل جميع موظفي تحديد الهوية ضمن فترات عمل محددة مقرونة بفترات راحة مناسبة.
- ◀ نظرا إلى احتمال حصول مستويات إجهاد مرتفعة، ينبغي أن تُرصد عن كثب الصحة العقلية والجسدية لجميع الموظفين.
- ◀ يتحمل جميع موظفي تحديد الهوية مسؤولية عن إبلاغ منسق مرحلتهم/رئيس فريقهم بأي صعوبات يواجهونها هم أو موظفون آخرون في أداء واجباتهم.
- ◀ على جميع موظفي تحديد الهوية استخدام معدات الحماية الشخصية المناسبة، ويتعين توفير إمدادات كافية بها.

- ◀ يتحمل جميع موظفي تحديد الهوية مسؤولية عن إبلاغ منسق مرحلتهم/رئيس فريقهم بتعطُّل أي من معدات الحماية الشخصية.
- ◀ يجب أن يبلغ على الفور منسق المرحلة/رئيس الفريق المعني بكل الإصابات في صفوف موظفي تحديد الهوية وتسجيلها ومعالجتها على النحو المناسب.

عودة إلى المحتويات

1.1.8 الخدمات الطبية

يقدِّم اللقاح المناسب إلى جميع الموظفين الذين هم عرضة للاحتكاك بمواد ملوثة. وينبغي التلقيح خلال مرحلة الإعداد قبل بدء عمليات مواجهة الكارثة. وينبغي التوعية أيضا بشأن الوقت الذي يستغرقه سريان تأثير اللقاح ومدة صلاحيته. وهذا أمر هام في العمليات الطويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في إجراء كشف طبي على المستجيبين قبل إيفادهم إلى العمليات على الأرض. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن من الضروري لأصحاب القرار أن يكونوا مطمئنين إلى أن الموظفين هم في وضع صحي وبدني جيد يمكنهم من أداء المهام الصعبة التي يقتضيها تحديد الهوية في ظروف صعبة ومجهدة في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، وفي نهاية العمليات، ينبغي النظر في معاينة المستجيبين بهدف كشف أي إصابات أو ردود فعل بدنية غير صحية تمهيدا لمعالجتها في أقرب فرصة ممكنة.

عودة إلى المحتويات

2.1.8 الخدمات النفسية

يمكن للأعباء النفسية الملقاة على كاهل الأفراد أن تزيد مع مدة تحديد الهوية وحدتها وطبيعتها. وفي حين يمكن تطبيق ممارسات العمل لتقليل عوامل الإجهاد البدني إلى الحد الأدنى على الأفراد، فإنه يجب تقديم الرعاية إلى المجهدين عقليا ونفسيا جراء أحداث يثيرها تحديد الهوية.

ويمكن أن يسهم عدد من العوامل في حصول رد فعل نفسي لدى الشخص المعني عند حصول حادث خطير. وبصفة عامة، تكون هذه العوامل متصلة بطبيعة مكان الحادث، أو الطابع الشخصي للحادث، أو مزيج من الاثنين. وإن ظهور رد فعل عاطفي أو بدني على هذه الحالات لا يشكل دليلا على عدم كفاية أو عدم توازن عقلي، بل هو مؤشر على أنه، بالنسبة إلى هذا الشخص المحدد، كان الحادث غير عادي، وينبغي معالجته من قبل أصحاب الاختصاص المؤهلين. ويمكن للإجهاد الناتج عن الحوادث الخطرة أن يتخذ أشكالا شتى، سواء كانت سلوكية أو عاطفية أو إدراكية أو بدنية.

ومن المهم أيضا تسليط الضوء على أن جميع الأفراد لا يتفاعلون مع الحوادث والبيئات بالطريقة عينها. لذا ينبغي تقديم ترتيبات الدعم الكافية في شكل مستشارين نفسيين وينبغي لأصحاب الاختصاص في مجال الصحة العقلية أن يكونوا متوفرين، لا فقط أثناء العمليات، بل أيضا في فترة ما بعد الانتشار، لأن بعض العوارض قد لا تظهر إلا بعد الاستجابة العملية بفترة طويلة.

إن الاعتبارات الإنسانية وحدها تفترض ضرورة توفير الدعم والمساعدة لأسر وأقارب ضحايا الكوارث. بيد أن الاتصال مع أسر وأقارب الأحياء المتوفين مهمة صعبة للغاية تنطوي على طائفة من المسائل المعقدة التي تستدعي التوقف عندها.

وتتراوح هذه المسائل من الإخطار الأول بوفاة الأحياء، يعقبه التدفق المتوقع للحزن ومن ثم التعامل مع العديد من المسائل المعقدة لكفالة إمكان إقامة علاقة صحية مع الأسرة للمساعدة في عملية تحديد الهوية نفسها. ومع أن تحقيق التوازن بين المهام صعب خلال عملية تحديد الهوية، فإنه يجب على المستجيبين أن يضعوا في اعتبارهم أن الأسر والأقارب قد يحتاجون إلى دعم ومساعدة مستمرين يمتدان إلى ما بعد عملية تحديد الهوية. ويعزى السبب في ذلك إلى احتمال وجود سلسلة من الأحداث التي توقد المشاعر من جديد مثل إعادة الرفات البشرية وإعادة الممتلكات الشخصية والجنازة وتلبية المستلزمات القانونية مثل أسئلة قاضي التحقيق وتواريخ ذكرى الكوارث.

ويمكن لتوفير شبكة من المساعدة الفعالة تتخذ شكل خدمات الدعم الأسري أن تعزز التعاون من جانب الأقارب المفجوعين لا سيما في جمع البيانات السابقة للوفاة، مما يمكن أن يعزز جودة وسرعة تحديد الهوية. وتؤدي عادة هذا النوع من أدوار الدعم وحدة الاتصال بالأسر، وغالبا بالاشتراك مع أفرقة إجراء المقابلات للفترة السابقة للوفاة. لذا فإن الدور الذي تؤديه خدمات من قبيل وحدة الاتصال بالأسر حيوي لضمان تلبية احتياجات الأسرة والأقارب بأفضل طريقة ممكنة، وهي تعمل في الوقت نفسه بوصفها صلة وصل مع المستجيبين في تحديد الهوية المسؤولين عن عملية تحديد الهوية.

وفي أنحاء كثيرة من العالم، ثمة أخصائيون وآليات لدعم الأسر، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين. ولذلك يوصى بشدة بأن تعمل الجهة القضائية المختصة بشكل فعال مع هذه المنظمات على أساس منتظم من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأخصائيين بشكل أسهل عند وقوع الكوارث. وبتشكيل هذه الشراكات قبل وقوع الكارثة بوقت طويل يمكن تحقيق عدد من الفوائد، منها:

- ◀ تهيئة استجابة منسقة بين وكالات دعم الأسرة والأقارب وأفرقة تحديد الهوية.
- ◀ إقامة جهات اتصال رئيسية يمكن أن تتصل بها الأسرة والأقارب للحصول على معلومات ومشورة عن التعقيدات التي تواجه عملية تحديد الهوية.
- ◀ المساهمة في رسم مقارنة محترفة وملتزمة لمهمة تحديد الهوية قائمة على البقايا والاحترام والحنو والمصادقية والشفافية.
- ◀ التأكد من إمكان اتصال الأسر والأقارب بالسلطات للحصول على آخر المعلومات عن عمليات تحديد الهوية.
- ◀ تزويد الأسر والأقارب بجهة اتصال للحصول على إحالات إلى خدمات الدعم الأخرى.

وهناك عدة مصادر متاحة من المعلومات ومواد التوعية التي يمكن أن تساعد المستجيبين في تحديد الهوية على التصدي للمشاكل التي تصادفها الأسر والأقارب في هذه الظروف. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توجيه الأقارب وتقديم المعلومات لهم في الجزء باء من هذا الدليل في التذييل 15.

من أجل المحافظة على معايير الكفاءة المناسبة في الممارسات الحديثة في تحديد الهوية وبروتوكولاتها وإجراءاتها، ينبغي للاختصاصات القضائية أن تنظر في الحفاظ على أنظمة التدريب التي تشمل جميع جوانب تحديد الهوية واختصاصاتها. ويوصى بشدة أيضا أن تكون أي مواد وأنشطة تدريبية متوائمة مع تحديد الهوية ومهامها المحددة في دليل الإنتربول لتحديد الهوية.

وإلى جانب زيادة الكفاءة في اختصاص معين من الولاية القضائية لتحديد الهوية، فإنه يمكن توحيد الممارسات ما قد يؤدي إلى نشر عملياتي وفقا للممارسات المعترف بها دوليا. وهذا أمر هام بشكل خاص عند العمل مع وكالات أو جهات قضائية خارجية أو أداء مهام في بيئات خارجية. وفي هذه الحالات، وإذا ما أخذت كل الجهات القضائية المختصة الأفراد التابعين لها على عاتقها ودرّبتهم في مجال هذه الممارسات الدولية، فغالبا الظن أن تصبح قادرة على العمل بفعالية أكبر مع الوكالات الأخرى. وعلى سبيل المثال، في استجابة متعددة الجنسيات/الاختصاصات القضائية لتحديد الهوية، تتبع فيها الكيانات المشاركة في جميع مراحل تحديد الهوية ممارسات مشتركة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون والقدرة على القيام بعمليات مشتركة بين الأفرقة.

وقد وقعت عدة أحداث دولية عملت فيها الدول معا من أجل أداء دور تحديد الهوية وأثبتت فيها تطبيق الممارسات الموحدة قيمته البالغة في تعزيز علاقات التعاون وزيادة الكفاءة المهنية، والأهم من كل ذلك، في تحديد أفضل النتائج. وعن طريق وضع وتنفيذ نظم التدريب الموحدة في إطار كل ولاية قضائية تتبع الممارسات الدولية، يُجتمَل القيام بالانتشار العملياتي لا سيما مع وكالات أخرى، بدرجة أقل من الالتباس وسوء الفهم.

وإضافة إلى رعاية الإجراءات والبروتوكولات الدولية لتحديد الهوية، ينبغي اعتبار اختبارات التدريب والتأهيل لتحديد مدى كفاية استعداد كل من أعضاء فريق تحديد الهوية للانتشار، بوصفها إجراءات تشغيل موحدة. وينبغي النظر في تنظيم اختبارات كفاءة منتظمة لكل فرد على مدى حياته الوظيفية في تحديد الهوية لضمان الاستعداد لا من حيث الكفاءة التقنية والإجرائية فقط، ولكن أيضا من حيث الشروط البدنية والنفسية.

إن توفير معدات حديثة وموثوق بها ومعتمدة رسميا بالغ الأهمية فهو يتيح للعاملين في تحديد الهوية أداء مهامهم الرئيسية. وإلى جانب الإبقاء على إمدادات كافية من اللوازم والمعدات التي تدعم المطالب الواردة في كل مجال من المجالات الوظيفية لعملية تحديد الهوية، من الضروري أيضا لكل عامل في تحديد الهوية أن يحافظ على كفاءته في استخدام هذه المعدات. وتتراوح هذه المعدات من معدات الحماية الشخصية إلى المعدات المتخصصة الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تحديد الهوية.

ومن منظور الإدارة والصحة والسلامة الوظيفيين على حد سواء، يُعتبر من الأهمية بمكان أن يزود الممارسون في تحديد الهوية بالمعدات اللازمة التي تمكنهم من الحفاظ على حمايتهم من الأخطار وتساعدتهم على أداء مهامهم الرئيسية بكفاءة.

إن الغرض الرئيسي من توفير معدات السلامة الشخصية هو حماية العاملين في تحديد الهوية من الاحتكاك المباشر بالرفات البشرية وما يرتبط بها من ملوثات ومخاطر أخرى، بينها الأخطار البيئية أو التي من صنع الإنسان. وإضافة إلى ارتداء ملابس السلامة العادية مثل لباس الجراحين والقفازات الواقية والأحذية المطاطية والمئزر والكمامات وما إلى ذلك، يجب النظر في أشكال أخرى من المعدات الواقية التي تتجاوز النطاق المباشر لمعاملة الرفات البشرية بشكل مباشر. وتتطلب هذه التدابير الوقائية عادةً استخدام مواد من قبيل البذات الفوقية والخوذة وأحذية السلامة، والمناظير الواقية، وملابس واقية من المطر وسترات السلامة العاكسة للضوء. بيد أنه، تبعاً للبيئة وعوامل الخطر والمخاطر المحتملة، قد تختلف الاحتياجات من المعدات. لذا، فمن منظور الإدارة والإشراف، يُعتبر إبداء المرونة في مجال التصدي للأخطار العملية أو التخفيف من تأثيرها، أولوية قصوى.

وبغية العمل على نحو استباقي لتحديد ومعالجة القضايا الخطرة التي يمكن أن تؤثر على أفراد تحديد الهوية، يوصى بأن تبقى الولايات القضائية على وعيها بالمسائل الخطرة المستجدة على أن تتخذ بعد ذلك إجراءات للمساعدة في صوغ استراتيجيات محددة إما للتصدي لهذه المخاطر وإما للتخفيف من تأثيرها.

ومع أنه يمكن التصدي للعديد من القضايا الخطرة أو التخفيف من تأثيرها في إطار كل ولاية قضائية أو بيئة دولية، فثمة تحديات أخرى تتجاوز خبرة الموظفين، مما يقتضي إشراك أصحاب الاختصاص الخارجيين للتصدي لقضايا محددة. كما أن من المهم تخطي مسألة الاستعانة بمصادر خارجية للإمدادات بمعدات الحماية الشخصية أثناء عملية ما من خلال الحفاظ على إمدادات كافية أو إبرام ترتيبات تعاقدية دائمة يمكن أن تسهل توفير المعدات فوراً من موردين محليين.

إضافة إلى توفير المواد الاستهلاكية في شكل معدات الحماية الشخصية للموظفين، ثمة معدات عادية أخرى ينبغي أن تكون دائماً متاحة بسهولة مثل المعدات اللازمة لمعاملة مكان الحادث والرفات البشرية والممتلكات، أو للتمكين من إنجاز المهام في سائر مراحل عملية تحديد الهوية.

ومع ذلك، فقد يكون من الضروري أيضاً الحصول على معدات أخرى لاستخدامها من قبل الموظفين الأخصائيين، وهي يمكن أن تختلف باختلاف طبيعة الكارثة أو ظروفها. ويتراوح نطاق هذه المعدات إلى حد كبير لذا ينبغي تحديد الاحتياجات منها على نحو استباقي بما يشمل التشاور الوثيق مع الموظفين الأخصائيين. وعليه، فقد تلزم معدات متخصصة لأداء مهام فريدة من قبل أطباء الأدلة الجنائية أو أطباء الأسنان للأدلة الجنائية أو علماء البيولوجيا أو علماء الأنثروبولوجيا أو غيرهم من الأخصائيين، تبعاً للمتطلبات التقنية للاستجابة لتحديد الهوية.

وبغية تحديد الثغرات المحتملة في المعدات المتخصصة، تُنصح الجهات القضائية المختصة بإجراء عمليات تدقيق منتظمة لقدراتها المتخصصة سواء من حيث الموارد أو المعدات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر في مواطن القوة التقنية للولاية القضائية ونقاط ضعفها والفرص الممكنة للبحث والتطوير والأخطار المحتملة. ومع أن توفير المعلومات لعملية التدقيق هذه يمكن تحقيقه من خلال المعارف والخبرات المتخصصة المحلية، فإن الجهات القضائية المختصة مدعوة أيضاً إلى الاستفادة من شبكات الإنترنت للتعرف إلى المعارف والخبرات الفنية الموجودة في جميع أنحاء العالم التي تشمل مجموعة واسعة من الاختصاصات المتصلة بتحديد الهوية.